

عولمة الفقر

المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

تأليف

د. إسماعيل قيرة

د. بلقاسم سلاطنية

د. علي غربي

دار الفجر للنشر والتوزيع

عـــولـــة الفقــــــر

المجتمع الآخر .. مجتمع الفقراء والمحرومين

عـــولمـــة الفقـــــر

المجتمع الآخر .. مجتمع الفقراء والمحرومين

تأليف

د. إسماعيل قيرة د. بلقاسم سلاطنية

د. علي غربي

جامعة بسكرة – الجزائر

دار الفجر للنشر والتوزيع

2003

عــولـــة الفقــر

المجتمع الآخر مجتمع الفقراء والمحرومين

د. إسماعيل قيرة ـ د. بلقاسم سلاطنية ـ د. علي غربي

حقوق النشر
الطبعة الأولى 2003 م

رقم الإيداع
11062
الترقيم الدولي I.S.B.N.
977 - 5499 - 94 – 1

دار الفجـــر للنشـــر والتـــوزيـــع
4 شارع هاشم الأشقر ـ النزهة الجديدة ـ القاهرة
تليفون : 2944119 (00202) فاكس : 2944094 (00202)

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
- مقدمة	5
الفصل الأول- عولمة الفقر	11
أولا- مفهوم الفقر	17
ثانيا- مظاهر الفقر	23
ثالثا- الفقر وإشكالية الديمقراطية	40
رابعا- الفقر في الجزائر	43
خامسا- كيف نتجاوز حالة الفقر	47
فصل الثاني-المجتمع العربي الآخر.. مجتمع الفقراء والمحرومين	57
أولا-مشكلة الفقر في العالم	64
ثانيا-المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء	70
ثالثا- المستقبل وتفاقم مشكلة الفقراء	81
الفصل الثالث-سوسيولوجيا الفقر الحضري	89
أولا-سوسيولوجيا الفقر الحضري	94
ثانيا-الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية	105
ثالثا-التحضر وأزمة الفقراء	110

رابعا–الفقراء وتناقضات الواقع الحضري.................. 117

الفصل الرابع–الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجا 123

أولا–من هم الفلاحون؟.................................... 129

ثانيا–الفلاحون: نحو تعريف نظامي.......................... 134

ثالثا–تحديد النظام الفلاحي للإنتاج في المدينة 138

المراجع: 155

مقدمة

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم، بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وانطواء أبنيتها الاجتماعية على ميكانزمات القهر والاستغلال.

وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر، أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 "عاما دوليا للقضاء على الفقر"، كما أعلنت "عقد (عشرية) الأمم المتحدة للقضاء على الفقر سنة 1997-2006 "؛ إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات وبذل المحاولات الجادة والملتزمة من طرف الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقمها قبل فوات الأوان.

فعلى المستوى العملي، بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة للمساعدات محاربة الفقر من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم، ومع ذلك ظل الاقتناع راسخا بأن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح عملية الإصلاحات وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر، وتحسين حال الفقراء ومشاركتهم الإيجابية في عملية التنمية؛ أما على المستوى التنظيري، فقد ثار جدل طويل في

الكتابات المعاصرة المهتمة بالفقر، حول توصيفه وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية. ولازالت الجهود الأكاديمية مستمرة لا تتوقف، فالبيروقراطيون يربطون الفقر بالفئات المنخفضة الدخل، في حين يتحدث رجال الأخلاق على المتوكل على الله، والفئات الشعبية والمحرومين والمعدمين والكادحين وغيرهم من الفئات الأخرى التي فضلت الحياة السهلة على العمل الجاد. أما الأكاديميون فيركزون على الفقر الهيكلي، العزل، التهميش والاستغلال؛ في حين يركز أنصار نظرية التجريد من القوة على النقص المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، وعلى عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع لهم، وعلى شعورهم الداخلي بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة. وهذا ما دفع رواد هذه النظرية إلى دعوة الفقراء إلى تبني استراتيجية تقوم على الجهود الجماعية، للتزود بالقوة ذاتيا من أجل البقاء وإتاحة فرصة أكبر للوصول للموارد الأساسية، من أجل كسب لقمة والاستمرار على قيد الحياة.

وهناك في مقابل ذلك، اهتمام متزايد بعولمة الفقر وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، وبتراكم الثروة وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتدويل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة الديون إلى جانب الرقابة الكونية وأثرها المدمر على سبل عيش ملايين البشر.

ففي هذا الإطار، يبدو جليا أن ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد أدت منذ أوائل الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، حيث انهارت القوة الشرائية للمواطن، وظهرت المجاعات واتسعت رقعة الفقر والتفاوت بأبعاد مختلفة، وتزداد صورة عالمنا قتامة إذا ما تأملنا طبيعة الحلول المطروحة في ظل سياسات الإصلاحات التي أدت إلى نتائج مخيبة للآمال، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش وتدمير الاقتصاديات الوطنية، وجعلها تحت رحمة السوق الحرة التي يديرها التكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل، تؤكد الشواهد الواقعية أن التغيرات الجيوسياسية العالمية قد زادت من هوة التبعية وقوة المنظمات العالمية في سياق يتميز بانهيار النظم الإنتاجية في العالم، وتصفية المؤسسات الوطنية وتحلل البرامج الصحية والتعليمية. إنها الصورة الكاريكاتورية التي أرادها مهندسو نظرية نهاية التاريخ، بوصفه تاريخا أي أنه نقطة النهاية لخط التطور الإيديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الغربية الليبرالية تعميما شاملا بوصفها الشكل النهائي للحكم البشري.

إن هذه المحاولات المزيفة لتسييس التاريخ ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط، هي تعبير صحيح عن الهيمنة والغطرسة، واستمرار الصراع الإيديولوجي والحرب الأزلية بين الأغنياء والفقراء، إنه قانون

التناقض والصراع ومنطق التغير، وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي.

ولا غرو أن يؤدي ذلك القانون وهذا المنطق إلى إفراز أشكال أخرى من الاستغلال واللامساواة، تتماشى وواقع سياسي عالمي جديد آخذ في الظهور والتشكل.

في ظل هذه الطروحات، نحاول في هذا الكتاب إعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات الدنيا التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، إلى جانب محاولة تلمس تشكلاتها المستقبلية، ووزنها في تحديد موازين القوى، خاصة في المجتمعات العربية التي تنطوي أبنيتها على عدد من التناقضات والمثالب.

وهكذا، وضمن هذا المنظور، يتضمن كتابنا الراهن أربعة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان عولمة الفقر، ليعالج ظاهرة الفقر من حيث تأثيراتها السلبية واتساع نطاقها والاستراتيجيات الموجهة لمكافحتها، في سياق خاص يتميز بالأحادية القطبية والعولمة. وما يصاحب ذلك من تفاقم أعراض مشكلة الفقر وتوزيع الدخل على النطاقين الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني فيتناول المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين، في ضوء تنامي عدد العاطلين والمهمشين والمعدمين،

وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة للأنمــاط التنمويـــة العربية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجـــة الاحتــواء فـــي النظــام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودهــا، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتمــــاعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنيـــة وعشــائرية وقبلية وجهوية، وتمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

ويعالج الفصل الثالث الفقـــر الحضـــري فـــي أبعـــاده واتجاهاتـــه ومظاهره، في ضوء دراسة قضية الفقراء العــــاملين بيــن الاســتقلالية والتبعية، وما يفرخه الواقع الحضري مـــن مشــكلات ترتبــط بـــالفقر والتهميش والبطالة والأنشطة الحضرية غير الرسمية. وقد دفع الاهتمــام المكثف بهذه الأنشطة إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخـــل متمـــيز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

وبنفس الطريقة عالجنا في الفصل الرابع الفئات المدينيـــة الدنيـــا، وذلك بالتركيز على فئة الفلاحين الحضريين. وكان سبيلنا في هذا تحديــد ظاهرة الفلاحين في مجتمع المدينة، النظام الفلاحي، الباعـــة الجـــائلين، القطاع الحضري غير الرسمي وارتباطه بالفئات الدنيا.

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا الكتاب قد جاء في وقته ليضع خطـــا أحمر تحت مشكلة الفقر واتساع نطاقه واعتباره الوجه الآخر غير المعلن

عنه للعولمة، والسعي للتخفيف من غائلة الحرمـــــان والعــوز والفاقـــة، واستشراف الحلول الممكنة لمحاصرته ومكافحته.

الفصل الأول

عولمة الفقر؟

مفهوم الفقر
مظاهر الفقر
الفقر وإشكالية الديمقراطية
الفقر في الجزائر
كيف نتجاوز حالة الفقر؟

الفصل الأول

عولمة الفقر؟

ينطوي العنوان بهذه الصياغة على توجهات فكرية تحذر من مغبة القبول المطلق بإيجابيات العولمة، وتركز بالأساس على بعض مساوئها. خصوصا وأن العولمة قد أصبحت سمة العصر بدون منازع، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه، فهي شاملة تأخذ الطابع العالمي وذلك لأن كل مكوناتها وآثارها (الإيجابية أو السلبية) لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان، إذ تتجلى من خلال جميع مجالات الحياة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية*. وإذا كان البعض يزعم أنها ــ فحسب ــ تحمل معها منافع جمة للبشرية جمعاء، فإن هناك من يحذر من مغبة قبول هذا الاعتقاد دون تمحيص، ويدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير حيطة كافية، بحجة أن للعولمة ــ كذلك ــ وجه قاتم يجب التصدي له؛ من ذلك مثلا، أن تجاهل حقيقة انتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع أمر

---

* للمزيد من التفاصيل حول العولمةوتجلياتها، أنظر، علي غربي مجلة الباحث الاجتماعي ع 2 ، سبتمبر 2000 صص 11-49.

يدحضه الواقع. وأمام هذه الحقيقة، يتبادر إلى الذهن سؤال في غاية الأهمية مؤداه: هل يمكن الحديث بصراحة وموضوعية عن الوجه الآخر للعولمة؟ بمعنى أدق، هل أن ظاهرة الفقر قد تعولمت بالفعل من جراء التحولات الاقتصادية والسياسية ذات التوجه الأحادي الذي يأخذ من النظام الليبرالي في طبعته الأمريكية نموذجا؟ خصوصا وأن الوضع الدولي الراهن يدعم فكرة تعولم الفقر، أي أنه صار ظاهرة عالمية تشترك فيها كل مناطق العالم؟

إذ أنه ومنذ مطلع التسعينيات، بدأ يهيمن على الجدل الدائر في الدوائر العلمية والهيئات والمنظمات الدولية المختصة، الإطناب في الحديث حول إغراءات العولمة وإيجابياتها، متجاهلا عن قصد (عن وعي أو دون وعي) ما يخبئه الوجه الآخر من العملة، والذي لا ينبغي إغفاله إذا كنا حقيقة نتوخى الإنصاف والموضوعية. وإذا كانت حسنات ومنافع العولمة قد تتجلى في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن مساوئها تتجلى كذلك من خلال تلك الأبعاد، ولعلها تبدو أكثر جلاء في الجانب الاجتماعي تحديدا؛ وبالفعل فإن الوضع الاجتماعي غير اللائق الذي تعيشه الغالبية العظمى، أو الثمانين بالمائة من سكان العالم، خير دليل على ذلك. وهذا الواقع المزري لا يقتصر على السواد الأعظم من سكان الدول المتخلفة والنامية فحسب، وإنما تشاركها فيه فئات عريضة من سكان الدول المتقدمة. وهذه الحقيقة تكشف صراحة عن الوجه السلبي

المتستر عنه للعولمة- أو دعنا نقول، الليبرالية الجديدة- التي لم تفلح في التحسين النسبي لمستويات معيشة الجميع. إذ لا أحد ينكر أن ظاهرة الفقر قد بدأت تتعولم شيئا فشيئا... بحيث صار الكلام عن ثقافة الفقر وانتشارها يعم مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية بصورة مذهلة... وذلك رغم التستر الذي تفرضه بعض الجهات ذات المصلحة في ذلك.

الحاصل أن العولمة كعملية متعددة الأبعاد هي حقيقة قائمة، إنها كالقاطرة التي أقلعت، دون أن تولي أي اهتمام بمن لم يسعفه الحظ في الركوب، فهي ببساطة لا تنتظر الضعفاء الذين لا يقدرون على مجاراتها، إنها للأقوياء، المنتصرين. وغير خاف أن أغلب سكان العالم هم ليسوا كذلك، إنهم من المغلوبين عن أمرهم، ولهذا فإنه من باب أولى أن نتحدث عن عولمة الفقر ونتقبل سواسية كل مترتباته. وذلك على الأقل بالسعي والمثابرة من أجل خلق آليات جديدة تضمن للإنسان ـــ وبخاصة الفقير منه ـــ الاستفادة من ثمار هذا التقدم. ونحن هنا لا ندعو للتساوي المطلق، وإنما بفتح الفرص أمام الجميع، مع ضمان حد من العدالة، على أن تسهر الدولة بتواجدها المستديم من خلال مؤسساتها على ضمان ذلك؛ وترك المجال بعدها للأكثر مثابرة وطموحا في الارتقاء.

وهذه الدراسة هي مجرد محاولة لتحذير دول وحكومات العالم الثالث ـــ والعربية خصوصا ـــ لما تفرزه ظاهرة العولمة من نتائج سلبية، وذلك بالتطرق إلى أهم وأخطر مترتباتها السلبية، ألا وهي

ظاهرة الفقر، التي بدأت تنتشر بصورة أكثر وضوحا عبر أنحاء العالم، وتصيب فئات عريضة من المجتمع سواء أكان متقدما أم غير ذلك. ونحن هنا لا نقرر بأن الفقر كواقع معاش هو ظاهرة حديثة، مثله مثل مصطلح العولمة، هذا الأخير الذي لم يتداول إلا مع بداية تسعينيات القرن 20 ؛ في حين أن الإنسان قد عرف الفقر منذ القدم، غير أن خارطته الطوبوغرافية قد اتسعت بصورة مذهلة، وذلك تزامنا مع الهيمنة الصريحة في الآونة الأخيرة للعولمة من خلال تجلياتها الاقتصادية خصوصا.

وإن كان الاعتقاد السائد أن العولمة تبدو أساسا وكأنها مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، زد على ذلك، أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية؛ فإن هذا الارتباط العضوي بين العولمة من ناحية، والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى، يعود إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا، على الأقل، في هذه المرحلة التاريخية، حيث أن كل الدلائل الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا، وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع من غيرها من أبعاد العولمة الأخرى*. إذ يبدو العالم الآن وكأنه معولم

* بهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى فكرة "الهوة الثقافية CULTURAL LAG" عند أوغبرن، حيث يعتقد أن التغير في الجوانب المادية أسرع من مثيله بالجوانب غير المادية (الثقافية).

اقتصاديا أكثر مما هو كذلك في المجالات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية. وإذا كان الفهم الاقتصادي قد هيمن على ظاهرة العولمة، فإنه لا يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي فقط. لكن دعنا نقر بأن الاقتصاد (كمقدمة) يستحوذ دون غيره من الأبعاد الحياتية الأخرى (كنتائج) على ظاهرة العولمة. وهنا حري بنا ألا نهمل الوجه الآخر من العملة الاقتصادية، فالحاجة والعوز والفقر هي مظاهر أو حالات ترتبط بالجانب الاقتصادي، ولو في جانبه السلبي. وعليه يمكن اعتبارها بمثابة الآثار المباشرة للعولمة الاقتصادية...

X أولا: مفهوم الفقر:

مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها مضامين ودلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعا تاما حولها، فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء، ويبدو الاختلاف بينا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية. وتأسيسا على هذا، يسود جدل كبير بين الدارسين والمهتمين أن مفهوم الفقر وتحديده واستخداماته يتم بناء على خلفيات فكرية وأيديولوجية؛ ولذلك لم يشهد الإجماع حوله، لاستخداماته المختلفة في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، وعليه يبقى مفهوما نسبيا يجب التعامل معه من هذا المنظور. ولهذا نلاحظ تنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر

بحصرها في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارات أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية،يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القدرية، الخمول، كثرة النسل...الخ.

وضمن هذا السياق، نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية)، معتبرة أن الفقير هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة.

وفي تقريره لسنة 1994، يحدد البنك الدولي للتنمية تصورا واضحا (وإن كان كميا) لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض. ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا، أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد.

وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون علـــى أي نوع من التعليم. والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفـــة خاصـــة على شريحتي النساء والأطفال، وبخاصة الإناث منهم. وينـــهي التقريـــر تحليله بالاستنتاجات الآتية:

- أن النمو الاقتصادي أمر ضروري، ولو أنه غير كافي، لمكافحـــة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها. فمن الصعب اتخـــاذ خطوات كثيرة في القضاء على الفقر، في ظروف ركود اقتصـــادي عام، ناهيك عن التدهور الاقتصادي الذي تمر به حاليا بعض الـــدول وخاصة الأفريقية منها.
- النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، بل يجب تنفيذ سياســـات حكيمـــة تستهدف تحسين حال الفقراء والقضاء على الفقـــر، مـــع ضـــرورة تكييف هذه السياسات تبعا لخصوصيات كل بلد وظروفه الخاصة.
- أن تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليـــا من الدخل القومي، حيث تدل معطيات الواقع أنه رغم عدم تناســـب المؤشرات الاجتماعية(مثل نسبة وفيات الموالد، توقعـــات الحيـــاة، التعليم ...) في أغلب الأحوال مع الثراء (متوسط الدخـــل القومـــي للفرد)، إلا أن هذه المؤشرات تصل إلى قرب قمتها بعد حوالي 1500 دولار للفرد سنويا. ومع ذلك، فالملاحظ أن اتباع سياســـات حكيمـــة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساســـية

والتطعيم للأطفال) تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء. فعلـــى سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسيريلانكا من خفض معـــدلات وفيات المواليد إلى حوالي 30 في الألف ورفع توقعات الحيـــاة إلـــى حوالي 70 عاما، بينما كان المتوسط لدول أفريقيا جنوب الصحـــراء -التي تتعادل مع الصين وسيريلانكا من حيث متوسط دخل الفـــرد - أكثر من أربعة أضعاف ذلك، إذ قُدرت بـــ: 132 في الألف بالنســـبة لمعدل وفيات الأطفال، و50 عاما بالنسبة لتوقعات الحياة (سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 38-46).

ومهما يكن، فإن كل المحاولات التعريفيـــة بـــالرغم مـــن تنوعـــها وتعددها، يمكن تقسيمها وفقا لمجموعتين: تستند الأولى في تعريفها للفقـــر على محددات كمية؛ في حين تركز الثانية على محـــددات كيفيـــة. إذ أن هناك من ينظر إلى هذه الظاهرة ــ الفقر ــ في ضـــوء عيـــش الكفـــاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص فـــي بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأســـباب الراحة المتعارف عليها... الخ. وهناك من يعتبره بمثابة إحباط وظيفـــي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيـــان بالمنـــاطق المتخلفة بالمدينة. أو أنه ــ كما يذهب عبد الباسط عبد المعطي ــ حالـــة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببروز تمايزات خاصة ناجمة عـــن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلـــي، وتحديـــد

الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع" (عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، 1979، 20). وهناك من علماء الاجتماع من يعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في بعض المظاهر العيانية الدائرية التأثير والتأثر(حلقة مفرغة)، كنقص التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة والعيش في ظروف فيزيقية صعبة؛ وهذا يعني أن الأفراد الفقراء هم أولئك الذين يعيشون ظروفا سكنية متردية ويعانون من أسوأ الأحوال الصحية والمعيشية.

وفي مقابل هذا الطرح، هناك من الدارسين من يؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية فقط، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المجسدة للتبعية DEPENDENCE ونقص الاعتماد على الذات... ففي هذا الاتجاه يربط LOMNITZ حالة الفقر بالوضع غير المناسب الذي يحتله الفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيئ أو الوضع الاجتماعي المتدني، وقنوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم في كل الحالات فرص الحصول على دخل أكثر ربحية واستقرارية، وهذا ما يجعلهم يناضلون وبشكل مستمر من أجل الاندماج في النظام السوسيو ــ اقتصادي الكلي، من أجل الحصول على دخل

وبأية طريقة كانت، وبالتالي المحافظة على بقائهم واستمرارهم دون مراعاة لحجم التضحيات.

إن هذا الاندماج المفروض على فئة الفقراء هو ما يجعلهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الكلي، والذي ليس بوسعهم تغييره أو إعادة ترتيبه من جديد، إذ أن هدفهم الوحيد هو العمل المتواصل أو المستمر من أجل البقاء، إنهم ببساطة ضحايا الاستغلال واللامساواة. اللذين تفاقمت حدتهما أكثر مع الاكتساح السريع للعولمة.. ولتجاوز هذا الواقع أو التخفيف من وطأته، ترتفع أصوات من هنا وهناك عبر أنحاء العالم. فمثلا، كانت قناعة مفجري الاحتجاجات في سياتل SEATTLE ضد منظمة التجارة العالمية WTO، أن التجارة الحرة ليست سوى خرافة، وأن الفقراء وأصحاب الضمير يجب أن يتحدوا لمواجهة سوءات العولمة. ولقد رفعت هذه الاحتجاجات شعارات مناهضة للرأسمالية. وللعلم فقد "تأسست منظمة التجارة العالمية سنة 1955 بهدف إزالة الحواجز التجارية وتخفيض التعريفة الجمركية وحل النزاعات التجارية. لكن مع استمرار هذه المنظمة في فرض تصوراتها على الدول الأعضاء، أخذ القلق يساور الكثيرين من أن هناك شيئا خطيرا يجري أمام أعينهم نتيجة للقواعد والقوانين التي تحكم التجارة العالمية. فقد أخذ يتضح بجلاء أن الخاسر الأكبر هم من لا حول لهم ولا قوة، أي فقراء العالم. وبينما تبرر المنظمة سياساتها بأن التجارة تساعد البلدان الفقيرة على النمو، فإن الحقائق

المفزعة تؤكد أن نصيب هذه الدول من التجـــارة العالميــة آخــذ فــي الانخفاض بمعدلات خطيرة؛ وهو ما أفضى إلى نتائج مدمــرة. ولنـــا أن نعرف مثلا أن أفريقيا جنوب الصحراء ككل أصبحت اليوم أفقـــر ممـــا كانت قبل ثلاثين عاما، وأن هناك ثلاثة بلايين إنسان يعيش كل منهم على أقل من دولارين يوميا" (الرميحي، الثقافة العالمية، 2000، 4-5). إن فشل قمة "سياتل" والمعارضة الشرسة التي واجهتها تعود بالدرجة الأولى، إلى الإهمال الواضح من أقوياء العالم وأغنيائه للجوانب الاجتماعية. وتفاديـــا لجوانب النقص تلك، فقد أقرت الأمم المتحدة لاحقا مؤتمر سويسرا للتنمية الاجتماعية، عله يضفي ارتياحا وقبولا جماهيريا أوسع تجـــاه العولمـــة وآلياتها. غير أن خارطة الفقر لم تتكمش، وإنما بقيت في اتساع مطـــرد، وتضم إلى صفوفها في كل لحظة وافدين جدد رغما عنـــهم. ويبـــدو أن خارطة الفقر في العالم تتسع بسرعة أكثر من جراء الكوارث الطبيعيـــة والجفاف، الذي يصيب الكثير من مناطق العالم، وتعد أفريقيا هي أكـــثر المناطق عرضة لتهديد هذه الظواهـــر (اثيوبيـــا، ارتيريـــا، الصومـــال، السودان، منطقة البحيرات ...الخ)، وهذا ما حذرت من عواقبه مؤخـــرا منظمة التغذية العالمية.

× ثانيا: مظاهر الفقر:

كما توصلنا من خلال التعاريف السابقة أن الفقر هو ظاهرة متعـددة الأبعاد، قد يتجلى من خلال مجموعة من المؤشرات الواقعية، وأهمها:

البطالة:

يبدو جليا، أن العولمة الاقتصادية كما تتجسد واقعيا هي ليست سوى مجرد مرحلة من تطور الرأسمالية أو هي الشكل المتقدم لرسملة العالم، حيث يسود نمط العولمة بواسطة السوق. وضمن هذا السياق فإن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي هي في تراجع تدريجي تاركة المجال للعلاقات السلعية والربحية النفعية؛ وأصبحت لا تولي أي اهتمام بالموارد البشرية التي لا تستجيب لتلك المبادئ، إذ تتركها في عالم الضياع. فإذا ما خصصنا حديثنا عن عالم الشغل، فإن لقائل أن يقول أن من أثمن مكاسب العولمة هو التقدم التقني، ولا يختلف اثنان حول هذه الحقيقة؛ لكن تبعاتها أو آثارها السلبية هي أيضا حقيقة. فإذا كان هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة، بل قد يتسبب في القضاء على بعضها وذلك استجابة لما يتطلبه التقدم التكنومعلوماتي الهائل. ونتيجة للقوة المتعاظمة للاقتصاد المعولم القائم على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي من طرف أقلية .. فإن القوة التفاوضية للعمال وممثليهم قد انكمشت إلى حدودها الدنيا، بحيث أصبحت العولمة هي بمثابة العدو اللدود للعمال.

حيث صار اكتساب التكنولوجيا العالية في أغلب الأحوال يتم على حساب مناصب العمل، وأصبحت العلاقة بين الأتمتة والآلية من جهة وبين العمالة من جهة أخرى تتحدد في علاقة عكسية، وفي هذا الإطار يقول المثل الإنكليزي: WORKER WHEN A MACHINE MOVES IN, A MOVES OUT أي عندما تدخل آلة يغادر عامل. وضمن هذا السياق نلاحظ أن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون مقدار ذرة بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافتون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عامليهم، وغلق بعض الوحدات التابعة "فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا، و10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل. ولكي تستمر شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية فإنه يتعين عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى هذا العام (2000). والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام 1984 ما يعادل 113 فرصة عمل، وتخطط لتسريح 36000 عامل إلى غاية هذه السنة (2000م)، وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من الشغل في فرنسا عام 1996 ما يعادل 3500 عاملا في الشهر، وخسرت 1800000

فرصة عمل في القطاع الصناعي وبلغت نسبة البطالة 12.3% وهو رقم قياسي لم تصله نسب البطالة في فرنسا من قبل (الحبيب الجنحاني، 1999، 30 - 31). يبدو جليا أن أعداد العمال المطرودين وفرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث تضطر الكثير من الشركات الكبرى في الدول الصناعية إلى غلق أبوابها وتسريح عمالها؛ أما بالنسبة لما يحدث في باقي البلدان الأخرى فحدث ولا حرج. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انضمام فئات جديدة من العمال إلى عالم البطالة ومن ثم الفقر والحرمان. واللافت للانتباه، أن البطالة عندما تصيب عاملا واحدا، فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها؛ إذ أنه في أغلب الحالات يتكفل فرد واحد بإعالة الأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصا بالنسبة للعالم النامي. وعليه فإن تسريح عامل معناه الجز بعائلة بكاملها في عالم الفاقة.

ومما لاشك فيه أن التورط المستمر ــ الذي تؤطره نظرية قطع الدومينو* ــ في فتح الأبواب أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق وأممية رأس المال قد أدى إلى انضمام الكثيرين من الفئات المدينية الدنيا والمتوسطة** إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها من الفقر والعوز والبطالة وانتشار الجريمة والمتاجرة في كل الممنوعات من

---

* تنهض هذه النظرية على فكرة تداعي سقوط قطع الدومينو المرصوفة الواحدة تلو الأخرى.

** تجمع الشواهد التاريخية والواقعية عن الاضمحلال التدريجي للطبقة المتوسطة في كثير من دول العالم النامي، وذلك نتيجة للتطبيق الصارم لسياسة الهيئات الدولية المالية.

مخدرات وأسلحة وسيارات مسروقة، وحتى المتاجرة بالأطفال أو الأعضاء البشرية، وما إلي ذلك. فعلى سبيل المثال، يربط تقرير الأمم المتحدة الكوني عن الجريمة والعدالة لسنة 1999 العولمة بالتوسع في صناعة المخدرات غير المشروعة وزيادة الجرائم المتصلة بالمخدرات. واعتبارا من منتصف الثمانينيات ازداد إنتاج المخدرات غير المشروعة بصورة حادة في أنحاء العالم. فقد تضاعف إنتاج أوراق الكوكا وازداد إنتاج الأفيون أكثر من ثلاثة أضعاف خلال التسعينيات. وقدرت تجارة المخدرات غير المشروعة بـ 400 مليار دولار (نحو 8 في المائة من حجم التجارة العالمية لعام 1995)" (الثقافة العالمية، 200، 66).

وفي هذا السياق يذهب "الحبيب الجنحاني" إلى القول بأنه قد "ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية. ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد حسب تقدير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة في هذا النوع من المتاجرة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي العام الواحد، مليارين ونصفا من الدولارات"(الجنحاني، 18). والعالم يعايش ويتذكر ما حدث/ ويحدث لبعض المجموعات من المهربين (بكسر الراء) والمهربين (بفتح الراء) على حد سواء؛ فإلى جانب الابتزاز

الصارخ للأخيرين من الأولين في الحالات العادية، ففي الكثير من المرات تبتلعهم كلهم أمواج البحار والمحيطات، أو يلفظون أنفاسهم في القوارب أو البواخر، فيكتشفون ـ بعد فوات الأوان ـ جثثا هامدة في براميل مغلقة مرمية مع السلع أو مجمدين في ثلاجات ضخمة... الخ. والشواطئ الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، مثلها مثل الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط... أو بحر الشمال[***] وغيرهما في جنوب شرقي آسيا، خير شاهد على ذلك. إن هذه الحالة المتزايدة الاتساع هي نتيجة صارخة لاستفحال ظاهرة البطالة والفقر بين فئات اجتماعية عريضة، وهي نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول والمؤسسات الضخمة. والتي تفرضها ظاهرة العولمة؛ أين أصبح الاقتصاد هو المهيمن على كل مجالات الحياة... وأصبحت المؤسسات الكبرى تهدد اقتصادات دولا كثيرة، وذلك لأنها تفوق في قوتها قوة الكثير من الدول "فمليار اتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات العالم، وهي موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا 11، سويسرا 8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا 5، وهولندا 4. وكي يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم

[***] عرف ميناء دوفر بانكلترا ـ نهاية جوان 2000ـ هلاك 58 شخصا من أصل صيني.

معاملات "جنرال موتورز" الدخل الوطني الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطني لجنوب أفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تويوتا الدخل الوطني للنرويج*، ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال" (الجنحاني1999، 28). ولعل الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات يبرز بشكل كبير باعتبارها المحرك الرئيسي والمستفيد الأكبر من العولمة. "ولنا أن نعلم أنه من بين أكبر مائة اقتصاد في العالم، هناك واحد وخمسون ليست لبلدان، وإنما لشركات عبر قومية. وبينما لا تشغل أكبر 200 شركة عالمية سوى أقل من ثلاثة أرباع واحد في المائة من القوة العاملة في العالم، فإنها تستحوذ في الوقت ذاته على 28 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي، وتستحوذ أكبر 500 شركة على 70 في المائة من التجارة العالمية. وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم- دول، وهي ليست سوى طليعة النظام الدارويني الجديد للسياسة" (الرميحي، الثقافة العالمية، 2000، 5).

وفوق هذا وذاك، فإن الهرولة للارتماء بين أحضان العولمة من حيث فرض حرية السوق من دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق... فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على

---

* الدخل الوطني الخام للدانمارك، جنوب أفريقيا والنرويج يقدر على التوالي بـ 170.037، 129.094، 153.363 مليون دولار، استنادا لإحصائيات البنك الدولي لسنة 1997.

ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفـــع فئـــات اجتماعيـــة متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق منـــاخ ملائـــم لنمـــو حركـــات اجتماعية وسياسية متطرفة، تستغل في كثير من الأحيـــان مـــن طـــرف متطرفين قوميا أو سياسيا أو دينيا ... وفي هذا الصدد يعتقد الأمريكـــي ويليام كريدر أن "الفاشية تزدهر في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينـة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينمـــا يعـــد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيـــش ســـيفوز فـــوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقـــد زخرفـــه بنـــبرات عنصريـــة الفحوى" (الجنحاني، 1999، 17). والشواهد التاريخية والواقعية في بعض الدول الأوروبية دليل صارخ على ذلك، حيث نلاحـــظ تنـــامي اليميـــن المتطرف في شكل حركات النازيين الجدد في ألمانيا والولايات المتحـــدة الأمريكية، أو تحت مظلة أحزاب سياسية تتوزع عبر أنحاء أوروبا فمـــن زيغانوف في روسيا ولوبان في فرنسا إلى هايدر في النمســـا وأمبـــيرتو بوسي في إيطاليا أو وينستون بيترز في نيوزيلندا وغيرهم كثيرون.

اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:

"إن أثرياء العالم وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعـــودوا يفكرون في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر، وإنمـــا همـــهم الأول والأخير هو تطوير تقنيات تؤهلهم لمزيد مـــن الـــثراء والحمايـــة مـــن

المخاطر. إذ نجد تسابقا على أشده بين المؤسسات والدول على اكتساح الساحة الاقتصادية في غياب قواعد المنافسة الشريفة، وذلك يتم على حساب الكثيرين، لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى والأكثر فقرا.

إن اتساع نطاق الفاقة على مستوى العالم يعني بالمقابل انكماش وانحسار الثراء، وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتوفرة، إذ أن ما يعادل 16 % من السكان الواقعين في المناطق الأكثر ثراء في العالم (الولايات المتحدة واليابان)، يحتكرون 80% من ثروة العالم، وتملك بعض الدول متوسطة الثراء (تنين أسيا والأرجنتين) 04% من الثروة، بينما يقتسم الباقي 15% فقط من الموارد المستخرجة من الكرة الأرضية. ويجب الاعتراف أن الفرق في الدخل هو أشد فظاعة داخل البلدان المتخلفة أو النامية، حيث نجد نسبا أقل من المحظوظين الذين يحتكرون 90% أو أكثر من الثروات، والنسبة الباقية (أقل من 10%) تتقاسمها العامة من الناس.

مثل هذه الأرقام وإن كانت تقدم صورة معبرة عن حجم المعاناة التي تسود العالم اليوم (عصر العولمة)، فإنها غير كافية، ولهذا ارتأينا أنه من الأفيد تصفح مزيد من الإحصائيات تتعلق بالفروق بين المداخيل والتي أصبحت مخيفة، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي قد بلغ 45 ألف دولار في السنة، بينما هو في بعض

الدول الأفريقية والآسيوية لا يتجاوز 200 دولار في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل. فمثلا عمال جني القهوة للشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم، كما يزداد توظيف الأطفال ممن لا تتعدى أعمارهم 15 سنة وذلك حتى لا يدفعون لهم أكثر من دولار واحد يوميا. وتأييدا لهذه الحقائق يؤكد كل من "مارا بونيفتش" و"أندرو موريسون" أن: "فجوة الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية قد اتسعت بصورة أشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين. فالسنوات العشرون المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة كذلك. حيث ازداد تباين الأجور في أمريكا اللاتينية والكتلة السوفييتية السابقة ومعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية... وولد الانتقال العسير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في الاتحاد الروسي وغيره من دول شرق أوروبا أسرع توسيع لفجوة تفاوت الدخول يتم تسجيله حتى الآن" (الثقافة العالمية، 2000، 164).

والمتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الأرقام، أن البلدان المتقدمة تملك 80% من الدخل العالمي، وهي تمثل 20% من سكان العالم، والمشكلة لا تكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، وإنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوروبي يعد أكثر من 50 مليون فقير، وتجاوز عدد

العاطلين عن العمل عتبة الـ 20 مليـون عـاطلا سـنة 1997. وهكـذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تعيد إنتاج أعدادا متزايدة من البطـالين وبخاصة من فئة الشباب أو المسرحين من المهاجرين. "لقد دخل العـالم مرحلة مجتمع الخمس، إذ أن 20% من دول العالم هي اكثر الدول ثـواء، وتستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى 84.2% مـن التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخـرات العـالم، ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم، هي أمميـة رأس المـال، ولكنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضـاربين فـي بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك بأن العالم أصبـح فـي قبضـة هـؤلاء الصبيان، وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، وقد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قويـة. إنهم قادرون باتباع أساليب مختلفة ـ مثل إغلاق حنفيات الاسـتثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط علـى عملـة معينة لتتدهور وتنهار ـ على تحريك الانتفاضات الشعبية لتـأتي علـى الأخضر واليابس. والشواهد التاريخو ـ واقعية تقدم الكثير من الأحـداث من هذا النوع، من ذلك مثلا ما حدث في المكسيك سنة 1995، أو في دول شرق آسيا سنة 1999؛ حيث خضعت قوى مالية جبارة كقـوة الولايـات المتحدة الأمريكية وقوة المؤسسات المالية الأوروبية والعالمية أو حتـى

معجزة ما يعرف بالنمور الآسيوية، أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها، تنسجها وتخيطها أيادي خفية، إنها أيادي عمالقة أو إمبراطوريات السوق المالية. وفي هذا الصدد يصرح تيتماير رئيس المصرف المركزي الألماني أمام المشاركين في منتدى دافوس سنة 1996، بأن غالبية الساسة أصبحوا خاضعين لرقابة وسيطرة وهيمنة الخبراء في شؤون أسواق المال. هؤلاء الأخيرين الذين لا يولون أي اعتبار للحسابات السياسوية أو الانتخابية لرجال السياسة، إنهم بمثابة المحكمين الحقيقيين الذين "يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، وبفوض أسعار فائدة أعلى"(الحبيب الجنحاني، عالم الفكر، 1999، 24) متى ما رأوا ذلك ملائما. والحاصل، أن عالم المال يضم الطيبين وغير الطيبين، وأصبح الفرز صعبا بين الفئتين، وبذلك تداخلت الممارسات الاقتصادية الموضوعية مع تلك الطفيلية القائمة على الحيل والتهرب الضريبي ومضاربات الواحات الضريبية والاستفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، في ظل الخوصصة التي تتطلبها العولمة. وبذلك فقد ضاع الأمل في تحقيق مجتمع الرفاه حتى في المجتمعات الغربية نفسها، أما في مجتمعات العالم الثالث فحدث ولا حرج، فبعد اللهث في استيراد النموذج الليبرالي المدعوم بقوة من الهيئات والمنظمات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية ... الخ)، والتخلي عن كل ما هو غير ذلك سواء كان خصوصيا أم عاما، تبين أن

الوصفة السحرية لم تحقق شيئا، واستمرت المشاكل من بطالة وفقر ومجاعة، بل أنها قد ازدادت تعقيدا، إذ " سرعان ما خابت الآمال وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها... وتحول المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودهم، ويقبع كثير منهم اليوم في غياهب السجون. وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة أساسا في حرية الإعلام، واستقلال القضاء، وهي نقطة القوة في النظام الليبرالي...

تشويه البنى التقليدية:

ربما يأتي في مقدمة ما تعنيه عملية رسملة العالم، تسخير آليات جهنمية لتشويه البنى التقليدية التي تميز بلدان العالم النامي وبخاصة الدول العربية، حيث تحرص أشد الحرص على تغريب الإنسان فيها "وعزله عن قضاياه وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والإيديولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه

القوى أو التصالح معها. ومن ثم تعتبر العولمة من أخطر التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما تشكل لديه من قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي" ص 134" ، ومن ثم الربح وفقط المزيد من الربح، باعتباره الهدف الرئيسي أمام الرأسماليين. ولا خلاف في أن النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التشكل لا يختلف كثيرا من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظرا لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده. إلا أن الأوضاع لا تستمر دائما على هذا النحو، إذ تحدث أزمات* من فترة لأخرى، وقد تكون حادة في كثير من الأحيان. وفي كل الحالات تجرف هذه الأزمات أمامها أناسا كثيرين، وخصوصا من أولئك الذين يحتلون قاعدة الهرم الاجتماعي.

* إن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تعتبر بمثابة القوة الدافعة والمحفزة للتطوير وتحسين الأداء، وذلك من أجل اكتساب قدرات أكثر، وهكذا تستمر الدورة... وهذا ما تؤكده كذلك المدرسة الكينزية.

الانفجار السكاني:

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسـرع فـي عولمة الفقر، بحيث أنها قد أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولـي بأسره، "وتعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري، وتتلخص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضيـة لا يمكنـها أن تتحمـل حوالي 6 مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غـير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة. هذا التزايد الانفجاري ـ المالتوسـي ـ سـوف يجعـل الأرض مزدحمة بالسكان كما لم تكن مزدحمة في أي وقت آخـر مـن التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطا على الموارد والبيئة، ويؤثـر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة وأن العدد الأكـبر مـن الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر والبؤس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر والفقراء في العالم، والتي برزت مؤخرا لتتصدر قائمـة أولويات المجتمع الدولي. فالعالم الذي يضم حاليا أكبر عدد من الفقـراء، هو أكثر فقرا منه في أي وقت مضى. ونسبة الفقراء من إجمالي سـكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، كما أن الفقراء هم أكثر فقرا من حيـث

الدرجة، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا، ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم، من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه" (ص 85-86).

الصراعات والحروب:

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر هو الصراعات والحروب أو التهديد بها، سواء منها الداخلية أو الإقليمية، التي تنشب من حين لآخر وتعاني منها دول ومناطق عديدة من العالم الثالث، حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك؛ أما بالنسبة للنزاعات المسلحة فعواقبها أشد وطأة. ففي هذا الخصوص، تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن مثل هذه النزاعات والحروب سواء كانت داخلية(السودان) أو بينية (أثيوبيا وإيرتيريا)، تترك آثارها السلبية الوخيمة؛ فمن مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، تتفاقم مشاكل كثيرة: الأزمة الاقتصادية، تزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، تدني أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية،

ومما يفاقم أكثر من هذه الوضعية هو الانفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية (ص 192 – 193).

حقيقة الأمر، أن الفاقة باعتبارها إحدى المظاهر السلبية التي تفرضها العولمة، تساهم بصورة صريحة في اشتداد رقعة العنف واتساع نطاقه. فالفقر المدقع قد يدفع إلى العنف المسلح، والشواهد التاريخية الكثيرة تؤيد ذلك، فقد حدث هذا في الصومال ورواندا واثيوبيا وكانت نتيجة تلك الصراعات ملايين الضحايا وارتفاع مذهل في عدد الفقراء (البؤساء والمحرومين). إنه كلما اتسعت دائرة الفقر في منطقة من العالم لأسباب داخلية أو خارجية كلما برزت الصراعات والنزاعات والحروب الجهوية بين الدول المتجاورة (اثيوبيا و اريتيريا). وهو ما يجعل غالبية هذه البلدان تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها الوطنية للتسليح وذلك على حساب الصحة والتربية والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة. ولعل الصورة الأكثر قتامة عند هذا الحد تتمثل في حرمان الكثيرين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتي من شأنها الإصابة بالأمراض الفتاكة وهلاك الكثيرين؛ إذ يجمع الخبراء أن الأوبئة تقتل بمعدلات تفوق ما تسببت فيه الحربان العالميتان.

التهميش والحرمان:

إذا كانت العولمة بمفهومها الليبرالي تزيد من تكريس ظاهرة الفقـر، فإنها تفرض على الكثيرين من أبناء العـالم النـامي وبخاصـة النسـاء والأطفال الانضمام الإجباري إلى عالم الفقراء. والكثير مـن الشـواهد المستمدة من واقع مثل هذه البلدان تدعم هذه الحقيقـة. فبالنسـبة للعـالم العربي نلاحظ أن أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا هي أن 60 مليون عربي يعانون من الأمية و 73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكـافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقيـة، وعدم حصول ثلثي هذه المناطق على الخدمـات الصحيـة الأساسـية (صالح ياسر حسن، 1993، 71). وفي هذا الصدد ، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، علـى أن العـرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة و الكساد و اتساع مساحة الفقـر والأمية الثقافية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمـائي. ولقـد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي مـن أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حيـن أنهم يشكلون فقط 4.6 % من مجموع سـكان العـالم (محمـد عبـاس، سبتمبر، 1997، 12).

ثالثا: الفقر وإشكالية الديمقراطية:

من المسلم به أن التحول نحو الديمقراطية قد صار من بيـــن أهـم مظاهر العولمة الإيجابية، حيث يعرف العالم في الآونة الأخيرة موجـــة واسعة في تحوله الديمقراطي، حتى اعتبرت الديمقراطية مــن المفـاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن، وهذا الانتشـــار الواســع لقيـم الديمقراطية وحقوق الإنسان ساعد بشكل كبير في الحديث عــن عولمـة الديمقراطية ووصف العصر الراهن بأنه "عصر الديمقراطية". غــير أن هذا التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لم يتم على نفس الوتــيرة، وإنما صادفته عقبات حدت من انتشاره. إن العولمة قد تركت بصماتــها على الديمقراطية والفقر على حد سواء، وإنما بنسب متفاوتة من حيــث الدرجة(عالية/منخفضة) والنوع (إيجابية/سلبية). فإذا كان الحديث عــن الديمقراطية يتم بصوت عال وباستعراض عضلي بين، فإن الحديث عـن الفقر ليس كذلك. وذلك بالرغم من أن كليهما يمثل وجها لعملة واحـــدة. وهنا نسأل: هل يا ترى يمكن أن تسود الديمقراطية في مجتمـــع فقــير؟ بمعنى آخر، هل نسعى للممارسة الديمقراطية قبل أن نحاول التخفيف من حدة الفقر؟ في هذا الصدد يؤكد أحد غلاة الليبرالية (جفــري سـاكس) قائلا: "إنني أؤمن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل وبينها مشـكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي" ولكن الواقع اليومـــي، وداخل المجتمعات الغربية نفسها يسفه هذا الإيمان العميـــق، وإذا كــان

الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي، أعني الديمقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الحقيقية، وليست المزيفة، فإن الوضع يختلف في جل بلدان العالم الثالث، فهي لم تقلد من الليبرالية طوعا أو كرها إلا وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، ويعد هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم" (الجنحاني، ص 26).

وإذا أخذنا في الاعتبار الثنائية: الديمقراطية ـ الفقر، نلاحظ من خلال قراءة سريعة للتاريخ الإنساني، أن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر، بل أن الخبز يأتي أولا قبل الديمقراطية، إذ عندما يشعر الناس أنهم في مأمن من نوائب الدهر وتتوفر لهم أدنى الشروط من العيش الكريم كالسكن الملائم والشعور بالطمأنينة في العمل، فإنهم يخصصون قسطا من وقت فراغهم في النشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي تدعيم الممارسة الديمقراطية. في حين أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت الكافي لذلك لأنها تقضي جل وقتها لاهثة وراء سد رمقها وإعالة عوائلها. كما أنها تغدو سهلة الانصياع لكل المراودات والمراوغات الاستعمالية من أية جهة، حيث نجدها تصدق كل الوعود المعسولة حتى وإن كانت تعلم يقينا بأنها مجرد وعود وهمية، وذلك على أمل أن تتحقق المعجزة ويصبح الوهم والخيال حقيقة. ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه الفئات وخاصة منها فئة الشباب،

الذين يشكلون في الواقع الغالبية، نجدهم ينجـــرون وراء كــل البدائــل المطروحة بغض النظر عمـــا تحملــه مـــن إيديولوجيـــات وسياســـات وممارسات؛ وهذا ما يفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوســـاط الفئات المهمشة وخصوصا فئة الشباب غير المؤهلين الذين لا تتوفر لـــهم فرص العمل بسهولة. والتاريخ السياسي لأوروبـــا يؤكـــد أن التوتـــرات الاجتماعية العنيفة والاضطرابات الشعبية المتكررة وانتشار البطالة بيـــن فئات عريضة من الناس ساعد فـــي اتســـاع رقعـــة اليميـــن وانتكـــاس الديمقراطية.

رابعا: الفقر في الجزائر:

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن الحقيقة التي لا خلاف حولها تقـــول أن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر يستند في تزايـــده علـــى الصعيـــد العالمي إلى متوالية هندسية. والجزائر هي جزء مهم من هذا العــــالم، إذ تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس فــــي الحجم المطلق و الوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينــــات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، و تعرض الاقتصــــاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة شواهد توحي بـــتزايد و تعقـــد هـــذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا وتدهـــورا

في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظـــام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجـــود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنيـــن، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجـــة إلـــى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء مـن أفريل 1992 .

وفي هذا السياق، يسجل دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996 بخصوص الحرمان البشري والتـــهميش في الجزائر أن السكان بدون خدمات صحية في الفترة بين سـنتي 1985 و 1995 قد بلغ نصف مليون ، ووصل عدد السكان دون مرافق للصـــــرف إلى 6.6 مليون ونسبة الأمية بين الكبار (15 سنة فأكثر) فاقت 6.6 مليـون نسمة سنة 1995، أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصــــل سنة 1992 إلى 534 ألف طفل، وبلغ عدد الأطفـــال (1985- 1995) دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية 334 ألف طفل، فيما بلـــغ عـــدد الأطفال الذين يموتون دون السنة الخامسة (1994) 50 ألف طفل. هذا إلى جانب تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل رهيب في الآونة الأخيرة في الأوساط الشعبية، فمثلا تطالعنا الصحف اليومية بإصابـــة وهـــلاك الكثيرين بوباء التيفوئيد بمنطقة الشلف، وانتشار مرض حمى المستنقعات بمنطقة ورقلة وإصابة الكثير من سكان بعض الأحياء الشعبية (ديســـمبر

2000). إلى جانب ذلك نلاحظ الانتشـــار الواســع لظــاهرة المضاربــة والتهريب بحيث أصبحت لا تقتصر على بعض المجموعات الخارجة عن القانون فقط، وإنما أصبحت تمس فئات عريضة من الشباب البطال وحتى الفتيات ولتطال كذلك بعض الأجـــانب. إن توســيع نشـــاط المضاربــة والتهريب من حيث عدد الأشخاص وكذا من حيث تنوع أنشطة التــهريب الذي أصبحت تمس مواد وسلع وتجهيزات ســيارات ومواشـــي وحتـــى أسلحة ... الخ. تدل دلالة صريحة على اتساع نطاق البؤس والحرمـــان الاجتماعي والاقتصادي للسكان. وللتصدي لهذه الظاهرة يتعيـــن علـــى الإدارة المحلية أن توجه استثمارات كافية لامتصـــاص نســبة البطالـــة المتصاعدة باستمرار في أوساط الشباب والتي تطـــال حتـــى خريجـــي الجامعة من حملة الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد ومراكز التكويـــن المهني دون تفريق بين الجنسين.

وإلى جانب هذا تؤكد البيانات الرقمية أن معدل البطالة قد بلـــغ 29.5 % و أن 7.59 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق منهم 2.76 مليـــون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و 4.83 مليون شـــخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم (قيرة إسماعيل، 1999، 4054).

وفضلا عما سبق، تؤكد الأدبيات المتوفرة عن مجتمع المهمشين فـــي الجزائر، أنه مجتمع آخذ في النمو والتوسع، حيـــث ضمـــت إليـــه فـــي السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مســـاعدة

اجتماعية بعد التدهور الكبير الــذي عرفتــه وضعيتــها الاقتصاديــة - الاجتماعية ، وكذلك الفئات الاجتماعية الجديدة (من خريجي الجامعات) التي تضاف يوميا إلى سوق العمل. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلى القول بأن مجتمع المهمشين يتكون سوسيولوجيا من الفئــات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية من مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى، آخذين بعين الاعتبار بأن النظام المدرسي الذي يتســرب منه سنويا مئات الآلاف من التلاميذ يعمل على توسيع قــاعدة التــهميش خاصة في المدن الجزائرية الكبرى.

أخيرا وليس آخرا، يبدو من المفيد في هذا الصدد أن نتمعــن فــي بعض المؤشرات الإحصائية للوضع الاجتماعي بالجزائر، حسبما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية (اليوم، ع 531/ 29-10-2000):

- 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومــي 1 دولار (365 دولارا سنويا) أي ما يعادل 70 دينار جزائري (26280 د ج سنويا).
- 1.9 مليون جزائري محتاجون، منهم 370 فقــط يســتفيدون مــن الحماية الاجتماعية.
- 3.7 مليون بطال، يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات.
- أكثر من 18% من الجزائريين لا يستفيدون من أية رعاية صحية.

- حوالي 20% من الجزائريين لا يستفيدون من أية تغطية للضمـــان الاجتماعي.
- تسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني خاصــة بالمدن الكبرى.
- 135 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلـــك تقطنه عائلات.

وتأسيسا على ما سبق، نعتقد أن تحديد الفقر بمعايير كمية تبقى غـير قادرة على وصف الواقع بصدق، لأن الاعتماد مثلا علـــى مبـدأ دولار واحد يخفي أشياء أخرى مهمة، كما أن دولارا واحدا هو دون التعبــير عن حد الكفاف. وتدلنا المعطيات الواقعية، أن أكثر من نصــف ســكان الجزائر متوسط دخلهم لا يتجاوز 10 آلاف دينار شهريا، أي حوالـــي 4 دولارات في اليوم الواحد، وانطلاقا من هذا الرقم يمكننا القول أن نصف سكان الجزائر هم فقراء. غير أن هذه الحقيقة تبقى مضللة، لأن المـــهم هو توزيع هذه المداخيل بين مختلف الفئات (اليوم 2000/10/29).

خامسا: كيف نتجاوز حالة الفقر؟

توصلنا في نهاية المطاف إلى أن العولمة هـــي واقــع لابــد مــن الاعتراف بوجوده، ولكن أمام هذا الواقع لا مفر مـــن طــرح الســؤال التالي: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات العولمة، ممثلة خصوصـا في انتشار حالة الفقر واتساع ظاهرة البطالة؟ وأمام هذا الوضــع فإننــا

ندعو مع المتحفظين على ما عرف بالليبرالية الجديدة بالتأكيد على جعل الأسواق أكثر رأفة بالناس وذلك من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور من ناحية، وتحقيق نوع من التكامل بين الدول والأسواق من ناحية أخرى. وفي هذا السياق نعتقد بأن سياسة دول جنوب شرق أسيا يمكن اعتبارها نموذجا يحتذى به. مثل هذه السياسة التي دعمها بقوة ما تضمنه تقرير البنك الدولي مؤخرا (2000)، من حيث إلحاحه على ضرورة اتباع سياسة حكيمة لمكافحة الفقر مواكبة مع السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال شطرين متكاملين: يتمثل أولهما في دعم وترقية وسائل الإنتاج التي هي بحوزة الفقراء، بكل كفاءة وتأتي في مقدمتها العمالة. وعليه، فبالإضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء، فمن الضروري تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء، دون اللجوء إلى دعم وظائف وهمية أو الاعتماد على التضخم في التوظيف الإداري الحكومي، إذ أن اللجوء لمثل هذه الآلية يكرس حالة الفقر ويزيد من حدتها. إن الحل يكمن في حوار صريح مع وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الأساسية والتكنولوجيا المناسبة وتفضيل وسائل التنفيذ التي تعتمد أساسا على قدر كبير من العمالة، وتحرير أسواق العمل. وثانيهما، الحرص على توفير الخدمات الاجتماعية

الأساسية التي تصون إنسانية الإنسان وتحافظ على كرامته، كالصحة والتربية والتعليم الأساسي وتنظيم الأسرة والتغذية...الخ.

ولعل ما يزيد من قوة هذا التقرير ويجعل من الأخذ بما جاء فيه أمرا مطلوبا هو أنه:

1. صادر عن هيئة دولية مالية يعرف تموقعها في النظام العالمي.
2. مستوحى في كثير من دعائمه من تجربة دول آسيا.
3. نعتقد أنه نموذج مثالي لتنمية بلداننا.

لقد استهل التقرير ملخصا مجموعة من التحديات حصرها في: الفقر، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الانفجار السكاني والضياع الثقافي والمخاطر البيئية... ويعترف التقرير أنه إلى جانب هذه المخاطر التقليدية، هناك مجموعة من التحديات الجديدة وتتلخص في: التطور التكنولوجي الهائل، انتشار المعرفة على نطاق واسع، النمو الديمغرافي السريع وتمركزهم في المدن، والانفتاح والتكامل بين أسواق المال العالمية، زيادة المطالبة بالحقوق السياسية والإنسانية التي تفرز نموا في الأنظمة الديمقراطية في العالم.

ولقد جمع التقرير هذه المخاطر في مجموعتين أساسيتين، هما:

1. تحديات العولمة.
2. التحديات المحلية، أو ما عبر عنه بالشأن الداخلي.

فعن تحديات العولمة فإنها تتبدى من خلال أسواق المال والحركة السريعة لرأس المال، وزيادة هيمنة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات والمخاطر التي تفرضها على الوظائف والأجور في الأسواق المحلية، ناهيك عن آثار انتقال عدوى الصدمات في أسواق المال إلى الدول المحصنة والمتعافية (فما بالك بتلك الدول التي يسودها العياء). أما التحديات الداخلية فتتمثل أساسا في الفقر والإنتهاك البيئي والحقوق السياسية والإنسانية.

وأمام هذه المخاطر الداخلية والعولمية، التي يجب العمل على التقليل من حدتها أو تفاديها، يصل التقرير إلى قناعة بأنه لا يوجد نظام واحد ووحيد يصلح لكل المجتمعات؛ فسياسات الانفتاح المطلق لا تؤدي دائما إلى النتائج السليمة، كما أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضروري ومهم وأثبت جدواه.

وبصراحة يؤكد التقرير على أنه بالرغم من فشل تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي سابقا؛ إلا أن تجارب التدخل الفعال للحكومة في النشاط الاقتصادي (اليابان، دول جنوب شرقي آسيا، الصين ـــ دولة الألفية الثالثة)، أثبتت جدارتها وجدواها وأظهرت أنه بالإمكان فعلا تحقيق معدلات تنمية عالية بالرغم من وجود التدخل الحكومي. وعند هذا الحد يتساءل التقرير حول أي

النظامين أجدى؟ هل هو نظام السوق؟ أم التدخل الحكومي؟ ويجيب بأن كلا من الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي الواعي ينبغي أن يتكاملا.

ويشير التقرير إلى ضرورة أخذ العبرة من مختلف التجارب التنموية التي تم تطبيقها في دول عديدة وعبر مراحل طويلة، وهل أن مثل هذه التجارب يمكن أن تعطينا بعض المؤشرات التي تدلنا على الطريق السليم نحو النجاح، أم أن علينا الاستمرار في طريق التجربة والخطأ؟. ويحصر الإجابة فيما أطلق عليه التقرير "الفكر التنموي الجديد" الذي برز من خلال تلك التجارب السابقة، ويرتكز هذا الفكر الجديد على أربعة محاور أساسية وهي:

أولا: أن التنمية ولكي تكون ناجحة، فإنه ينبغي أن تنهض على عدة أهداف متزامنة، وليس على مجرد هدف واحد. فقد كان التركيز في السابق منصبا على رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالرغم مما لهذا الهدف من أهمية، فإنه لا ينبغي أن يكون منفردا، وأن تشمل التنمية من ضمن أهدافها رفع مستوى المعيشة والارتقاء بالتعليم والصحة والاهتمام بالبيئة.

ثانيا: أنه لا توجد سياسة نموذجية واحدة لتحقيق التنمية في جميع الدول، بل توجد سياسات متعددة ومتنوعة، ولكي تنجح جهود التنمية، فإن هذه السياسات ينبغي أن تكون متكاملة ومتداخلة وفي تناغم تام. وهذه التشكيلة من السياسات يجب أن تتخذ ضمن بيئة مناسبة من القوانين

والقواعد والنظم، أو بالأحرى ما يطلق عليه اسم "البيئة القانونية والمؤسسة".

ثالثا: تلعب الحكومات دورا رائدا في النشاط الاقتصادي، وأن هذا الدور قد يأخذ أشكالا متعددة، ليس من بينها الصيغة القديمة التي ثبت فشلها، والتي تقوم على الملكية المباشرة لأصول الإنتاج، كما عبرت عنها التجربة الاشتراكية في أوروبا والدول النامية على حد سواء. فمثل هذا الدور الفعال للحكومة، من شأنه ليس فقط تسريع عملية التنمية وتكملة دور القطاع الخاص، وإنما ضمان حماية المجتمع من التجاوزات التي قد تولدها الرغبة في الربح السريع والإثراء بأي ثمن، حتى ولو كان على حساب المجتمع والبيئة.

رابعا: إن الإجراءات والقواعد الخاصة بالطريقة التي تتخذ بها السياسات ذاتها، وكما أثبتت تجارب دول عديدة، لا ينبغي أن تكون فئوية ـ جيبية أو قطاعية؛ لأن اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية من قبل فئات قليلة أو نخبة متميزة وبعيدا عن الإجماع الشعبي، والإجراءات السليمة التي تبنى على المشاركة الواسعة، غالبا ما يكون مآلها الفشل.

ويخلص التقرير إلى التأكيد بأن ما سيميز القرن المقبل هو عملية الاتصال الواسعة النطاق، فإذا كان بإمكان الحكومات في العهود الماضية الانكفاء على الذات والعزلة عن الآخرين، فإن هذا الخيار لم يعد ممكنا في وقت سقطت فيه الحدود وتلاشت فيه القيود أمام حركة البشر ورأس

المال؛ وأنه لكي تتوفر لأية دولة شروط النجاح، ينبغي على حكومتها أن تتفاعل – في آن واحد – على المستويين المحلي والعالمي. ويتجلى التفاعل على المستوى العالمي من خلال التواصل مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات غير الحكومية والشركات الدولية؛ أما المحلي، فيتجلى من خلال التفاعل مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص، ومع مختلف فئات الشعب دون إقصاء أو تهميش.

من هنا نخلص إلى القول، نعم للعولمة، لكن لا للعولمة الليبرالية العمياء، التي لا تأبه بمعاناة السواد الأعظم من أبناء المجتمع الواحد، ومن ثم القرية الواحدة من منطلق ما تحمله العولمة. بكلمة أخرى ضرورة تكثيف الجهود من أجل التخفيف من معاناة الفقراء بإيلاء عناية أكبر لتحسين ظروفهم المعيشية وترقية أوضاعهم الاجتماعية.

إن التزايد الهائل لجحافل الفقراء، أمام الاكتساح السريع لظاهرة العولمة، تجعل اهتمام الحكومات المختلفة بمشكلة الفقر في إطارها المحلي أمر بالغ الأهمية، فإذا كانت ظاهرة الفقر هي مشكلة داخلية وأن مسبباتها تختلف من واقع إلى آخر، فقد أصبحت حالة الفقر هي القاسم المشترك الأكبر بين أغلب سكان العالم، ولا أدل على ذلك هو انعقاد المؤتمر الاجتماعي الدولي بالبرازيل. وعليه فأمام الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، صار من الضروري توحيد الجهود في وضع سياسة موحدة تلتزم بتطبيقها الهيئات والدول، لأن محاربة الظاهرة لا

تقدر عليها دولة بإمكانياتها البشرية والمادية المحدودة؛ وإنما التكفل بـــها من قبل مؤسسات دولية عابرة للقارات على غرار الشــــركات متعـــددة الجنسيات. وإن كان هذا أمرا صعب المنال فإنه ليس مستحيلا إذا توفرت الإرادة الصادقة.

وفي هذا السياق فإن التخفيف من حدة الفقر على مستوى منطقتنــــا العربية يتطلب بادئ ذي بدء العمل على تحقيق مبدأ التكـــامل والتعـــاون الإقليميين. لكن هذه الغاية تبدو بعيدة المنال في ظل الوضع الراهـــن، إذ نلاحظ بؤرا كثيرة لصراعات بينية توحي في بعض منها أنها قاب قوسين أو أدنى من حرب لا تترك وراءها إلا مزيدا من الضحايا والمحروميـــن. وتبقى هذه الحالات بمثابة قنابل موقوتة.

الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

مشكلة الفقر في العالم

المجتمع العربي الآخر ...

المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

تشغل الفئات الدنيا مساحات ومناطق واسعة في البنية الطبقية الراهنة للمجتمعات العربية، حيث يتنامى عدد العاطلين والمهمشين والمحرومين والفقراء والمعدمين في سياق يتميز بوصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وسقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها وبخاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة. ولعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن 60 مليون عربي يعانون الأمية و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية

من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية[1].

وفي هذا السياق، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4,6 % من سكان العالم[2]. وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تعميق التبعية الخارجية وتنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية، ومنها الجزائر، التي أخذت فيها هذه الفئات في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1962 و 1979 ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات، بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة أدلة واقية توحي بتزايد و تعقد هذه

---

[1] محمد عباس "73 مليون عربي على عتبة الفقر" النصر، العدد 151/ ديسمبر1997، ص12.

[2] اسماعيل قيرة "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع" المستقبل العربي، السنة الحادية عشر، العدد 241، مارس 1999، 40، 41 .

الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا و تدهورا في ظل التحول المفاجئ و السريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين.

ومع أن هذا التردي يقدم صورة قاتمة للواقع، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن، وهي حلول يمليها الحقن الإجباري لليبرالية الجديدة الداعية للخوصصة والقضاء على القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية- الأوربية وانغلاق جميع السبل المناهضة لها. إن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا نحن الجزائريون هو السقوط الحر للاقتصاد الجزائري في قبضة النظام الرأسمالي الذي سيحوله إلى اقتصاد هش يتكيف مع اقتصاد الأقوياء المنتصرين الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية. وكلنا يعلم أن هذه الدول تدفع اليوم ثمن مناهضتها للإمبريالية ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وما يجري الآن في كل من الجزائر والعراق و حصار ليبيا إلا أمثلة قليلة عن هذا المنحى الاستعماري الجديد، الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التنموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت

بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات جاهزة للرأسمالية المنتصرة التي تجسد في التاريخ الحاضر أفضل العوالم الممكنة وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي.

وتتكون الوصفة التي قدمها لنا المنتصرون عن طريق ضغوطات البنك العالمي من وجبة متكاملة و معبأة تحوي بداخلها الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة والعولمة. ولئن كانت هذه الوصفة قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية في الجزائر أدت إلى نتائج مروعة، تتمثل على الخصوص في تزايد معدلات الفقر، البطالة، تسريح العمال، المديونية،غلاء المعيشة، انهيار الطبقة الوسطى، تعقد المشكلات الاجتماعية، تصاعد موجة العنف...الخ[3].

ففي الوقت الراهن، هناك 700000 عائلة لا تتوفر على أي دخل منتظم، كما أن انحراف القدرة الشرائية قد مس بقوة 10 % من السكان أصحاب المداخيل المحدودة، فضلا عن عودة المظاهر الدالة على الفقر، ومنها الأمراض التي لها علاقة بظروف معيشة المواطن التي كانت الجزائر قد قلصت منها وقضت على بعضها عن طريق البرامج الصحية

---

[3] اسماعيل قيرة وآخرون، المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة قسنطينة 2000 ، ص172/173.

وحملات التلقيح المنظمة مند الستينات[4]. ومن هنا تزايـــد التـــأكيد فـــي السنوات الأخيرة على ضرورة مواجهة التزايد السريع في عدد الفقـــراء والمحرومين في البلدان العربية التي تواجه تحديات ضخمة، حـــالت دون تحقيق آمال شعوبها في حياة افضل، وبخاصـــة شـــعب العـــراق الـــذي يتعرض لمؤامرة دنيئة أدت إلى وفاة 1,5 مليون عراقي نتيجة الحصـــار، علما بأن هذا الرقم يقوم على بيانات عراقية تقتصـــر علـــى الضحايـــا المباشرين لنقص الغذاء والدواء وأن 70% مـــن الضحايـــا أطفـــال دون الخامسة.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات المعنية بالفئات الدنيا في البلـــدان العربية تطرح مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بما يفرخه واقعنا العربـــي من أعداد تتردى أوضاعها يوميا بفعل فشل المشروع التنموي والتركـــيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع، الأمر الـــذي يزيد من قهر الإنسان العربي الذي يتطلع إلى إعادة توزيع الثروة وخلـــق النظام الذي يلائم الواقع العربي الجديد. أما المسألة الثانية فتدور حـــول طمس البحث العلمي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنيـــة التـــي تتعرض لها الكتلة الهائلة المهمشة من سكان المجتمعات العربية.

---

[4] محفوظ بنون، رسالة مفتوحة إلى السيد اليامين زروال رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الخـبر، العدد 2112 نوفمبر 1997 ص9 .

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع[5]، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقص أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقية العربية المعاصرة.

ومن هنا تأتي ضرورة التأمل في واقعنا العربي المتردي ليس بتوصيفه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تناقضات مكوناته الأساسية، ورفض الأوضاع القائمة التي تعبر عن الاستغلال واللامساواة من ناحية، وعن تقسيم العالم إلى مراكز مهمشة وأخرى مهيمنة من ناحية أخرى. فهناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية، فضلا عن تزايد وتيرة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على الصعيد المحلي،والأدهى من هذا أن بعض التوقعات تشير إلى أن قرننا الحالي سيفرز بالضرورة

---

[5] صالح ياسر حسن، بعض الإشكالات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية- نحو معالجة منهجية مناتظمة، جدل- كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 4 ، 1993 ، ص 39-41 .

20% من السكان، الذين يمكنهم العمل و الحصول على الدخل والعيـــش في رخاء، أما النسبة الباقية (80%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة[6].

من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا التي تعاني من القهر والاستغلال، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. وهذا في ضوء كل من الصياغات النظرية الجديدة الحاملـــة لشعار التغير[7] وإثبات مشروعية الصراع من أجل خلق مجتمع تتقارب فيه مختلف فئاته وشرائحه، وتحول الفقراء والمحرومين إلى مخلـــب يقلـــق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي. فكلنا يعلم أن الاهتمام المزايد بظاهرة الفقر لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضا من عدم اســـتقرار التنظيمات الاقتصادية والسياسية وضعها، وسعي الأنظمة الحاكمة إلـــى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيـــل الثورة. فمنذ سنوات قليلة أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشـــاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعدما يتخرجون أعضاء جددا في سوق العمل غير المحمي. وبالطريقة نفسها، هناك اليوم وعـــي متزايد بأن جماهير الفقراء يمكن أن تثور ضد تلك القوى التـــي تتحمـــل مسؤولية فقرها. و يبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشـــهدها بعـــض

---

[6] هانس بيترمان و شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية.(ترجمـــة عدنـــان عباس علي و مراجعة و تقديم رمزي زكي)، عالم المعرفة، العدد 238، 1998، ص9-11.

[7] DICKES. P "pauvreté et conditions d'existance. Théories. modèles et mesures " documents PSELL 8. walferdange : centre d'etude de population de pauvreté et de politique socio-économique

مدن البلدان النامية، و مواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعــــت بعـــض الدارسين إلى تحليل المضمون السياسي للفقر الحضري.

في ضوء هذه المتغيرات تتشكل المواقف و تتباين سياسات الــــدول نحو الفقراء الذين مازالوا يحتلون المواقع الدنيا منذ العصـــور القديمـــة، ومازالوا يتعرضون للقهر و الاستغلال والمحاصرة. انهم في الواقع تعبير عن الظلم الاجتماعي و امتداداته عبر الأبنية الاجتماعية في ظل الهيمنـــة المتواصلة لجماعات تعمل بتواطئها مع الرأسمالية العالمية، على التحكـــم ومراقبة بناء القوة و إعادة إنتاج واقعنا الأليم بكـــل تجلياتـــه وتجســـداته الماثلة أمام أعيننا اليوم.

أولا: مشكلة الفقر في العالم

تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيون والدوائر الرســـمية، إلى ذلك التزايد المطرد في عدد المحرومين والفقراء، وبخاصة أولئـــك الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، حيث يربو عددهم عن مليـــار شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفـــر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على 1,7 مليار نسمة، أما عدد الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشـــرب (1مليـــار) ويتعرضـــون لمآسي تلوث الهواء (1,3 مليار) ويعانون الحرمان فهو الآخر في تزايـــد مستمر آخذين بعين الإعتبار التزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام. وفي هذا السياق ذكر معهد "خبز

من أجل العالم" في تقريره السنوي أنه يوجد في العالم حوالي 800 مليـون شخص يعانون الجوع. وذكر التقرير أنه قبل ثلاثين سـنة كـان عـدد المعانين من سوء التغذية في العالم حوالي 959 مليون بمعـدل شـخص واحد من كل ثلاثة أشخاص من العالم النامي. وفي الوقت الراهن يبلـغ معدل ممن يعانون المجاعة في العالم النامي أقل من واحد من كل خمسة أشخاص. وذكر التقرير أنه في الخمسين سنة الأخيرة راح ضحية الجوع و الأوضاع الصحية السيئة حوالي 400 مليون شخص حول العالم، مشيرا إلى أن هذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد ضحايـا حـروب القـرن العشرين بأكمله.

ومن ناحية أخرى، أفاد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينيـة والكاريبي. أن أكثر من 36 % من سكان بلدان هذه المنطقـة، أي 224 مليون شخص يعيشون في الفقر، فضلا عن تـردي أوضـاع الفقـراء وتزايدهم بوتيرة عالية في كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولقد أرتبط هذه التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير مـن البلـدان النامية بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعايـة الصحيـة. وفضلا عن ذلك تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاما، في حين لا تتعدى الخمسـين فـي إفريقيـا جنوب الصحراء، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنين تصـل

إلى حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا[8]، بينما لا تتعدى 10 في الألـف في السويد. ومازال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلـون على أي نوع من التعليم ومازالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية . وهناك شواهد كمية حديثة تشـير إلى أن حوالي 60 % من فقراء العالم هم من النساء كما أن عدد اللائـي يقمن بالإنفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر، وقد يصل فـي بعـض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيـادة السكانية السريعة وهدر الإمكانـات المتاحـة وتنـامي عـدد الفقـراء والمحرومين. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في منـاطق معينة، بل أنه ينتشر على النطاق العالمي[9] بدرجات متفاوتـة. ويبـدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد. هذا الانتشار، فمرثا و ريتش يؤكدان وجود شخص واحد من كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مسـتوى خـط الفقر، و خاصة بين المواطنين السود. أما برغر ونوهوز فيشيران إلـى بقاء خمس الأمريكيين أو حوالي خمسين مليونا يعيش في ظل الفقـر[10].

[8] للتوسع في هذا الموضوع، انظر على الخصوص: الخبر، "800 مليون جائع منـهم 31 مليونـا أمريكيا" و " ثلث أمريكا اللاتينية يعيشون في الفقر" الخبر، العدد 2863، 17 ماي 2000، ص7.

[9] مايكل نشوسادوفسكي، الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين(ترجمة صفاء رومـاني)، الثقافـة العالمية، العدد 1998، ص17.

[10] جون فريدمان، مرجع سابق، ص 16 ، 17

وهذا ما يؤكده تقرير معهد "خبز من أجل العالم" أنه يوجد في الولايات المتحدة حوالي 31 مليون شخص يعانون الجوع. و جاء في التقرير أن "برنامج الجوع 2000 " الذي أنجزه المعهد مؤخرا أظهر أن نسبة الجائعين ضمن العائلات في الولايات المتحدة بلغت 3,6% فيما بلغت نسبة العائلات التي تعيش على حافة الجوع 10,2%.

ومع انهيار دولة الرفاه أصبحت النسب العالية من البطالة بين الشباب مصدرا متزايدا للنزاع الاجتماعي والمعارضة المدنية. وأصبحت مؤشرات الفقر في مجتمعات الأقليات المنعزلة سواء في أوربا أو الولايات المتحدة، تشابه في أوجه كثيرة تلك المؤشرات السائدة في البلدان النامية. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى الحديث عن عولمة الفقر في ظل اتفاق حكومات الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الذي نشأ عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وهكذا يبدو جليا أنه رغم التقدم التكنولوجي الذي تميز به القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والارتفاع التدريجي في معدلات الرفاهية، فقد ظل الفقر يمثل مشكلة خطيرة للغاية ومازال يتزايد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إثارة الوعي واستدعاء الأنظار إلى خطورة

الوضع، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على الفقراء" كما أعلنت "عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997-2006" .

ولم تكن اهتمامات المجتمع الدولي بمنأى عن دعوة الباحثين الأوربيين إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المأجور، وكذلك دعم أفكار التضامن وتعميم مظلة التأمين الاجتماعي[11]. إن المشكلة الأكثر إلحاحا اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات الاتجاه التعددي الوظيفي، كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغيرات التي تعتريه، وبخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط الاجتماعية. ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليته، صيغت العديد من السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي، ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وبخاصة الخوف من اجتياح مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدال حول حدوده الرمزية أو الحقيقية[12].

إن بحث العالم العربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي وترسيخ تخلف

---

[11] Maclouf P.Etat et cohésion : Recherches et prévision N38.1994

[12] Euvrad. F. la lutte contre la pauvr... dans la construction européenne. Recherches et prévision N38.1994.pp9- 13.

وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرخ واقعها أشكالا متعـــددة من الفقر والحرمان الاجتماعي.

وكذلك تجسيد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حربا واحـــدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكـــل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء. ومن الواضح أننا نرى من وراء هــذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخيـــة أسهمت في ترسيخه وتعميمه في البلدان النامية من ناحية، وفـــي وجـــود نظام عالمي يتميز بانقسامه البنيوي إلى تشـــكيلات اجتماعيـــة متطـــورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعوية، متخلفة وفقـــيرة. وهنـــاك شـــواهد تاريخية وامبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي لهذه الأخـــيرة التـــي يعاني جل مواطنيها الفقر والحرمان في سياق يتميز بوصول التنمية إلـــى آفاقها المسدودة مستنفدة كل امكانياتها المادية، فضلا عن انهيار الخطـــب الشعبوي للقوى المهيمنة، ومحاولات جذب هذه الفئات إلى حلبة الصـــراع واستخدامها في بعض الأحيان لضرب استقرار المجتمع كما هـــو جـــار حاليا في الجزائر.

إن سيرورات التحول الجارية الآن في البلدان النامية وفقا لمنطـــق التراكم المحيطي وقوانينه، وكذلك الإنعكاسات الخطيرة التي تعيشها هــذه البلدان من جراء الأحادية القطبية والعولمة، قد دفعت الكثير من المحللين إلى النظر إلى غد الفئات الدنيا بمنظور كـــارثي يركـــز علـــى تـــردي

الأوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. ولذلك ليس بمستغرب أن يسهتم غيرنا بالتنظير ومحاولة الاستفادة بصورة أكثر أصالة من الواقع الفعلي ووضع صياغة واقعية إيجابية، وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة، وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافاتنا القبلية وانتهاكاتنا لآدمية الإنسان والتفنن في أساليب القمع والعنف المكشوف. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية: تراكم التخلف وتعقد المشكلات وتزايد وتيرة الأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والربوض في قاع النظام الدولي الجديد.

ثانيا: المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء والمحرومين والجياع

من الملاحظ أن هناك جانبا كبيرا من الدراسات الاجتماعية التي تتناول المجتمع العربي في ضوء مفاهيم ومقاربات عامة تتعمد طمس تعرجات وتضاريس قاعه الذي يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والبطالين وغيرهم من ضحايا الاستغلال واللامساواة. إنه المجتمع العربي الآخر الذي تتزايد معدلات نموه على رغم الامكانات المتاحة، ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعا مخيفا، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله،

الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة: "مجافاة واقع الأمر".

ولا شك أن أساليب الضبط والقهر التي يمارسها النظام العاجز[13] عن توفير العمل لمواطنيه والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، قد جعلت بعض الدراسات العربية تكشف عن وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الفقراء العاملين الذين يمارسون أنشطة توجد على هامش تقسيم العمل الرسمي، وميل السياسات التي توجه إلى تحسين أوضاعهم إلى أن تختطف وهي في الطريق.

الأمثلة على هذا المنحى كثيرة، لكنني أكتفي هنا بالإشارة إلى ما أثارته بعض الدراسات العربية حول اقتصار عمل المرأة على الأعمال الدنيا بسبب صعوبات السوق، الاتصالات التجارية، النقل، القيم المهيمنة، الفقر، الحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد و الحواجز الاجتماعية. وفي هذا السياق، أثارت هذه الدراسات جملة من النتائج التي تكشف بحق عن مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في الأبنية الاجتماعية العربية. ومن هذه النتائج:

- تتعرض المرأة العربية التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة،

---

[13] جون فريدمان،" إعادة التفكير في الفقر: تحويل السلطة و حقوق المواطنين " (ترجمة جلال عباس) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148 جويلية 1996 ص 15 .

لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة وغيرهم. فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها. ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي.

- يصعب تقدير دخلها على اعتبار أنها تصرف كل ما تحصل عليه يوميا لشراء مكونات الوجبة القادمة.
- تخضع لاستغلال تسلسلي زاد من تدهور وضع المرأة. فهي لا تتمتع بحقوقها في التعليم والتكوين، فضلا عن عدم وجود نقابة تدافع عنها أو تعمل على تحسين وضعها الاجتماعي.
- أصبحت المرأة العربية تعمل في الشارع وفي أماكن غير مغطاة. وتقوم ببيع الخضر والمواد الاستهلاكية الجاهزة ...الخ.
- لا زالت تحتل مقام المهان-المظلوم، ففي كثير من أريافنا ومدننا مازالت النساء تقمن بحمل الأثقال على رؤوسهن وتمارسن البيع المتجول. وفي حالة وجود أطفال صغار فإنهن تحملن أبناءهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن على هوامش الاقتصاد وتتعرضن لشتى صور الاستغلال و الاحتقار.
- من الظواهر الآخذة في البروز في بعض البلدان العربية هي التحاق بعض المتمدرسات بأمهاتهن (العطل، فترات قبل الدراسة أو بعدها) في السوق غير المحمي أو بإحدى النواصي لاستعطاف المارة والحصول على لقمة العيش.

- رغم أن ظاهرة الدعارة منتشرة في كل المجتمعات إلا أن تزايدها لدى الفئات الدنيا من أجل الارتزاق في مجتمع عربي يزخر بثروات هائلة ويقوم على مبدأ التضامن، يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الأنظمة القائمة التي خيبت آمال شعوبها في العيش، وتقديم الدعم المناسب والحماية الكافية للفئات التي تعاني من عدم إشباع الحاجات الضرورية.

وضمن هذا الإطار، تندرج دراسة إسماعيل قيرة حول الفقراء العاملين (الباعة الجائلين وصغار الحرفيين) في المدينة الجزائرية المعاصرة[14]، حيث حاول فيها تشخيص الأوضاع الواقعية التي تعيشها هذه الفئات الاجتماعية في ضوء الشواهد والمبررات التي يمدنا بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكب فيه وتتداخل أشكال متعددة للانتاج. ولقد تبنت هذه الدراسة موقفا نظريا يركز على دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي، وتوصلت إلى جملة من النتائج، نذكر بعضها على النحو التالي:

1/ يمثل العمل غير الرسمي آلية (ميكانزما) لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنتظم.

---

[14] إسماعيل قيرة، " من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجا"، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 205 ، مارس، 1996 ، ص 68-70

2/ يشكل الفقراء العاملين جماعة اجتماعية غير متجانسة، يرتبط أفرادها بطرق مختلفة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي، ومواقع طبقية متناقضة.

3/ يشعر أفراد هذه الجماعة بالاغتراب عن المجتمع، نتيجة استغراقهم في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم وتكرس أوضاعهم المتدنية وتجردهم من القدرة عن المقاومة.

4/ يعيش الباعة على الرصيف في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، ويتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء، كما يتعرضون للمضايقات والإزعاج والشتم والمصادرة والتغريم من طرف رجال الأمن الحضري.

5/ الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد غير الرسمي، فتوزيعهم عبر مختلف مناطق المدينة وتنقل بعضهم و صعوبات المحيط الاجتماعي كل ذلك قلل من احتمالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة الواحدة يبادرون دون أي تنسيق إلى الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم لأي خطر خارجي.

6/ تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقراء العاملين وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة. إنهم نتاج للوضع السوسيو-اقتصادي القائم، الأمر الذي يتطلب عدم النظر إليهم كأفراد،

وإنما كأعضاء في تشكيلة اقتصادية-حضرية فعالة وذات مغزى[15] وتتأكد نفس الملامح العامة لحرمان واستغلال المرأة العربية والفقراء العاملين من خلال اللوحة التي رسمها الكثير من الباحثين العرب عن الفئات الفقيرة التي توجد خارج سوق العمل المنظم. فهي ليست فئات اجتماعية طفيلية، وإنما هي في الحقيقة إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على عديد من المشكلات والمثالب. وكاستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات صنع حياتها بأيديها، من خلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق. وغير خاف أن هذا الواقع العربي المليء بالتفاوتات الصارخة هو واقع غير مستقر ولا يمكن له أن يشهد نموا مستقرا. وفي هذا السياق أوضح عادل عازر واسحق ثروت في دراستهما عن الفئات المهمشة في المجتمع المصري أن الباعة الجوالين وعمال التراحيل مازالوا يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتعدد مستويات القوى المسيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي[16]. وهنا نجد اسحق ثروت في دراسته عن مجتمع الزبالين يقر أن الزبالين يتعرضون

[15] إسماعيل قيرة، " الهامشية الحضرية بين الخرافة و الواقع" ، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 153 ، نوفمبر 1991 ، ص 104-106

[16] عادل عازر و ثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1987 ، ص 152-159

لاستغلال عمال البلدية، كما يضطرون لتشغيل أولادهم معهم في المهنة نفسها في سن مبكرة. وفي ظل غياب التأمين المادي والانضمام إلى نقابات تتولى الدفاع عن حقوقهم، تتمكن الشرائح البورجوازية المستغلة إياهم والمحتكرة قوة عملهم والمكونة من السماسرة وكبار تجار الخردة من التكسب من عرقهم وقوتهم الإنتاجية، و يكشف اسحق ثروت بعد ذلك عن أن فئة الزبالين هي فئة اجتماعية تعيش أوضاعا اجتماعية متذبذبة وقاسية. إذ تولى المجتمع تهميش ظروف عملها وطبيعة المهنة التي تقوم بها، فازداد تقوقعها على ذاتها واستغلها كبار المعلمين الذين يتاجرون بالسلع، مما زاد من ضراوة أوضاعها المعيشية في المدينة وظروفها الحياتية[17]. على أن عبد المعطي قد كشف عن جانب آخر من هذا الموضوع، حينما أشار إلى التناقض الكمي للفقر في بعض المحافظات المصرية التي توجد فيها الصناعة والتجارة والزراعة. فضلا عن ذلك أوضح أن المسألة السكانية تفضي إلى المزيد من الزيادة في إعداد الفقراء وتدني أحوالهم[18]. و في هذا السياق، لفت بترسن Petersen الأنظار في دراسته عن الفلاحين في القاهرة إلى أن حوالي 25% من المهاجرين الريفيين يعملون في النشاطات الخاصة، وعلى الأخص البيع

---

[17] ثروت اسحق، " أبعاد الهامشية: حالة مصر" جدل، مرجع سابق، ص 139

[18] عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979 ، ص 20.

المتجول، كما أشار مكي عزيز إلى أن نسبة عالية من المـــهاجرين إلـــى مدينة بغداد يعملون في أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية كتنظيـــف الشوارع وحمل البضائع وتوصيل السلع. وضمن هـــذا الإطـــار، يـــرى الحسيني أن الطبقة الحضرية الدنيا في مجتمعات الشرق الأوسط لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم والبائعين الجوالين، إنها تتألف أيضـــا من فئات أدنى مكانة تضم الجزاريـــن وغاســـلات الملابـــس، وفقـــراء الحلاقين، وخدم المساجد والأماكن العامة، واللحامين، ودباغي الجلـــود، والزبالين، وناقلي آبار المجاري والغجر.

هذا وقد اهتم الباحث الروسي لاندا LANDA بإديولوجيـــة الفئـــات الهامشية في المدينة الشرقية وبنيتها، حيث أوضح أن المعدمين يمتـــازون عن الفقراء بأنهم يعيشون تحت خط الفقر ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة التي لا يفصلهم عنها إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة والسعي إلى تحقيق هذا الأمـــل[19] وتأييدا لذلك تشير بعض الدراسات الحضرية التي أجريت في الســـودان والصومال إلى أن أفراد الأسرة الفقـــيرة، صغـــارا وكبـــارا، يعملـــون للحصول على بعض الدخل، ويمارسون أنشطة متنوعة. والجدير بـــالذكر أن بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة، وتلجأ في بعض الظـــروف إلى سحب أطفالهم من المدارس واستيعابهم في الأنشطة غير الرســـمية،

---

[19]) لاندا ر غ ' ايد و بنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية، المرجع نفسه، ص 303-304

كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضـــلا عن ذلك، أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبيـــة الاحتياجات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأون إلى مثـــل هـــذا العمل " لأن لا أحد يثق بهم".

وفي السودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بقرى الكرتون يسكنها المهاجرون إلى المدن و يشيدونها على أطرافها خاصة في بـــور سودان، بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية المتخلفة إلى نصف مســـاكن المدينة، إن نسبة الاستخدام في هذه الأحياء مرتفعة خاصة فـــي القطـــاع الحضري غير الرسمي الذي يضم أكثر من 40% . ورغم أن دخولـــهم، كجميع الفقراء، تصرف على الطعام إلا أنهم يملكون بعض النقـــد فـــي متناول اليد.

على أن عددا من الدراسات التي أجريت في بعض بلدان المغـــرب العربي قد كشفت عن جوانب أخرى من الموضوع، حينما أشارت إلـــى الدعم الذي تلقاه بعض الأسر الفقيرة من أقربائها العاملين في فرنسا. بيـد أن الدراسات اللاحقة التي شملت فقراء الأحياء المتخلفة فـــي مراكـــش، الجزائر، تونس، قسنطينة وسكيكدة تؤكد جميعها تزايد درجـــة البـــؤس والظلم، وانتشار ظاهرة القلق والتدمـــر، ففـــي تونـــس، تشـــير بعـــض الإحصائيات إلى أن أكثر من 25% من سكانها يعيشون فـــي الأكـــواخ ظروفا اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس. ورغم انســـحاب هـــذه

النتيجة على أغلبية المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة إلى أخرى[20]. وغير خاف أن المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري قد زادت من اتساع مجتمع الفقراء والمهمشين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن أكثر من 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية[21]. وثمة شواهد واقعية تؤكد استغلال بعض هذه الفئات المهمشة في ضرب استقرار المجتمع الجزائري، و تخريب بنيته التحتية و زيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية، في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بارتفاع معدلات البطالة (30%) والفقر، حيث يعيش 5.97 مليون جزائري في فقر مطلق، منهم 7.62 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و8.43 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم.

ولذا فإن القضية المهمة في مجال فهم واقع مجتمع الفقراء والمهمشين في المجتمع الجزائري، ترتبط بضرورة تحديده سوسيولوجيا. ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إليه على أنه يتكون من الفئات المبعدة عن كل من العملية الإنتاجية والعملية الاستهلاكية، مجتمع التهميش هذا

---

[20] إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟ مرجع سابق، ص ص 69-70.

[21] علي الكنز وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي. القاهرة، 1997، ص 52.

الذي ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية – الاجتماعية. و بهذا الخصوص يشير الكنز وجابي إلى أن الأحزاب الدينية استطاعت بشعاراتها أن تجعل هذا المجتمع يتبنى مواقفها و آرائها ضمن حركية الصراع الاجتماعي[22] وتدفع به إلى الخطوط الأمامية في المواجهات العنيفة التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات.
لهذا يتعين على الأنظمة العربية أن تدرك أنه من المحتمل أن تشكل الفئات الهامشية وقودا لمعارك تدميرية، إذا ما أدركت في الوقت المناسب رؤيتها ضمن حقائق جديدة، أهمها أن هذه الفئات التي تتردى أوضاعها يوميا، تشكل الكتلة الأكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة و تصبح موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى[23].

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إكمال الذهن للتأمل في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية المرتبطة عضويا بالسنن الرئيسية للتطور التابع وخصائصه الملموسة.

---

[22] صالح ياسر حسن، " بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية" جدل العدد 4، 1993، ص 72.

[23] المرجع نفسه، ص 52-54.

ثالثا:المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

اتسمت الجهود النظرية والسياسية والإمبريقية في تعاملها مع الفقر بالتردد بين الإجراءات القمعية ومحاولات التحكم فيه والاهتمام به أو بعبارة أخرى، بين القسوة والرحمة، وبالحوار الدائر بين المؤيدين لأعمال الخير الفردية والمؤيدين لضرورة تدخل المجتمع، وبخاصة أولئك الذين يستندون في تحليلاتهم إلى تجارب البلدان النامية التي أثمر بعضها عن تأكيد وجود علاقة ارتباطية بين التقليل من عدد الفقراء والنجاح بعملية التنمية[24]. وهذا ما أكده تقرير البنك العالمي الذي ربط بين النمو الاقتصادي وتحسين حالة الفقراء، ولفت انتباه المهتمين إلى أن قضية الفقر ليست قضية مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتها حقا لمكافحتها.

ومهما تباينت سياسات مكافحة الفقر، فإن التصدي لهذه المشكلة يحتاج إلى تعرية الواقع بكل متناقضاته، وكشف مظاهر الاستغلال والتحكم الكامنة في البناء الاجتماعي القائم من ناحية وإلى تقديم رؤية

---

[24] إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، الفقر و الأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1997، ص 18.

تاريخية-واقعية-مستقبلية مصحوبة بعمل دؤوب معقلن في مختلف مجالات الحياة من ناحية أخرى، بيد أن هذا المسعى يعتبره بعض المتخصصين بشؤون البلدان النامية ضربا من الخيال، وبخاصة بعد الهيمنة الواضحة على التوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية من طرف النخبة المحلية التي تعادي البحث عن الحقيقة، وتحاول تغطية الواقع المرير الذي تعيشه الجماهير المسحوقة، كما تحارب بكل ما تملكه من قوة للحيلولة دون جعل البناء الاجتماعي، بما ينطوي عليه من مشكلات و تناقضات في متناول المواطن العربي. وكذلك بعد وصول أنماط التنميه إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التموية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية تمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

من هذا المنطلق، إذن، ومن هذا الوضع المتردي الذي يعيشه ملايين البشر في عالم يتزايد فيه عدد الفقراء والمعدمين والجياع، تتوقع الدراسات المستقبلية أن الجزء الأكبر من هذه البلدان ستزداد أوضاعها ترديا بفعل الإختلالات الهيكلية وتصدع الأنظمة بفعل الأزمات المستمرة

والأداء الضعيف والتبعية المهنية، علاوة عن التراجع المخيف عن سياسات الدعم وتضاؤل آثار التساقط Trikeling down effects التي تذهب للفئات والجماهير الشعبية العريضة، وذلك نتيجة لتصاعد وتفاقم أزمة عجز الموازنة العامة للدولة في معظم البلدان العربية، وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي[25] وما يصاحب ذلك من ضغوط خارجية (صندوق النقد الدولي مثلا) وداخلية ترتبط بالحركات الاجتماعية وغليان قاع المجتمع، بفعل التصفية التدريجية المنتظمة للمكاسب التي حصلت عليها الفئات الشعبية خلال سنوات الستينات والسبعينات.

وبهذا الخصوص،ن تؤكد المعطيات الواقعية أن تآكل هذه المكاسب وانهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وتصفية القطاع العام لحساب سماسرة لا يعرفون من التنمية إلا " تركيم المال"، كلها عوامل أدت إلى زيادة وتيرة الصراعات، وفتحت الطريق أمام المزيد من القلاقل والانتكاسات المتكررة التي عرضت كل من البناء الاجتماعي والسياسي لعدم الاستقرار والاستمرارية. مؤشرات هذا المنحى بدأت تتجسد في بعض البلدان العربية، وتوحي باتساع نطاقها، خاصة وأن أغلبية هذه البلدان تشهد نموا متزايدا في حجم القطاع غير الرسمي، الذي يؤمن العيش لملايين الفقراء الذين يعيشون على هوامش

---

[25] محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص.221-222

الاقتصاديات العربية ويتعرضون للاستغلال والظلم. وفي هذا السياق، يعتقد الكثير من المتخصصين في شؤون التنمية أن هذا القطاع أصبح أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة، خاصة وأن مختلف الدول غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية[26].

ورغم تزايد عدد الدراسات المهتمة بظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن المناقشة استمرت حول ما إذا كانت هذه الأنشطة تمثل أنماطا وأشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية، أم هل أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور.

ومهما يكن من أمر، فإن وضع وظروف الفقراء العاملين، ما هي إلا نتاج للاقتصاد الذي يحاولون في إطاره الحصول على رزقهم من جهة، وللمجتمع الذي يعيشون في نطاقه من جهة أخرى. ورغم أن أوضاعهم الاجتماعية تتسم بالتدهور واحتمالات متعاظمة لاستمراره في المستقبل، إلا أنهم يستمرون في الوجود، لأنهم يعتمدون على أنفسهم سواء بالعمل الكاد أو بتبعية العلاقات المتوفرة وخلق علاقات جديدة وتبرز هنا أهمية السياسات التي تطرح لتشجيع القطاع غير الرسمي وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة في ظل السياسات الرأسمالية

[26] BROMLEY. and GERRY. C. (EDS) Casual work and poverty in third word cities. chichester. Dohhnnwiley. 1979. pp.315

الجديدة. ومن ناحية أخرى، فقد عكست هذه الظاهرة نفسها في مجال سعي الأنظمة الحاكمة في المجتمعات الغربية إلى البحث عن مستقبل العمل والحماية الاجتماعية وترسيخ الترابط الاجتماعي وإقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي، مثل مد مظلة الحقوق السياسية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل أو العودة إلى ترسيخ مبدأ العمالة الكاملة، وتدعيم مجتمع العمل المأجور الذي قد لا يتطلب فقط المشاركة في العمل بل إعادة تنظيم هيكل العمل ...الخ.

وفي الجانب المقابل، يحلو لبعض الباحثين والساسة العرب التركيز على إجراء إصلاحات تمس الجزء الأسفل من المجتمع دون مس النظام الاجتماعي ككل. وهذا بطبيعة الحال يكرس الأوضاع القائمة ويزيد من طمس الإنسان العربي وقهره، في ظل تخلفه وخضوعه لشتى صور المحاصرة والتهميش، وكذلك في ظل ضعف الأداء الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والثقافي وانتشار الفساد.

وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات التي تبذل لتحسين الأوضاع المتردية لأغلبية سكان الوطن العربي، إلا أن الدراسات المستقبلية تتوقع استمرار تردي هذه الأوضاع و تزايد وتيرة الصراعات والانفجارات الاجتماعية، واتساع رقعة الفقر والحرمان، خاصة في البلدان العربية التي تتدرج ضمن نموذج رأسمالية الدولية، وتحاول في السنوات الأخيرة تطبيق نموذج الرأسمالية الليبرالية التي تتبعه بعض

البلدان العربية (تونس، المغرب...الخ)، وهي مرشحة أيضا لتشهد في السنوات المقبلة زيادة كبيرة في حجم الفئات الدنيا.

وما من شك في أن مشكلات الفقر ستزداد تفاقما في البلدان العربية المصنفة تحت النموذج الرعوي- العشائري (اليمن، السودان) حيث تعجل السيرورات الاقتصادية- الاجتماعية في مزيد من تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية وانقراض العديد من المهن، وانتقال العديد من الناس من مهنهم المألوفة إلى مهن جديدة، وسيقترن ذلك، بتنامي عدد العاطلين عن العمل وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل...الخ. وبهذا الخصوص نشير إلى أن نموذج الدولة العشائرية الريعية[27] (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر) ستحافظ لسنوات قادمة على توفير وسائل العيش المقبولة لأغلبية السكان، لكنه سيشهد اختلالات عنيفة تعرضه لكثير من الانتكاسات.

ومهما يكن من أمر، فإن المستقبل العربي القريب لن يفلت من الآثار الصعبة التي ستواجه العرب في السنوات المقبلة من جراء مواريث المرحلة الراهنة المخيفة وتراكماتها. وإن كنت أميل إلى رؤية المستقبل العربي يتردى أكثر مما هو عليه، فإن هذا لا يعني أن المجتمع العربي قد بلغ مرحلة الانهيار أو على حد تعبير غولدنر Gouldner أن

---

[27] قدم محمود عبد الفضيل صورة تقريبية اجتهادية للأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المنطقة العربية. للتوسع، أنظر محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 213 .

الأزمة لا تعني أن المريض سوف يموت، لكن المؤشرات الواقعية توحي بانطواء الأنظمة العربية على تناقضات حادة أربكك دواليبها وعرضتـــها لتغيرات شاقة ومرهقة وقد تعصف بها أو تعرضها لخطر التدمير الذاتـي والانقسام والصراع، إذا لم تدرك في الوقت المناســب أهميــة تطويــر استراتيجية عربية تقوم على العمل المشترك والاعتمـــاد علـــى الـذات واستغلال كل الإمكانات المتاحة، والمشاركة في مسيرة الثورة التقنيـــة، ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل، وإذا كـــان الحال غير هذا فإنني أعتقد أن تشخيص الأوضـــاع الواقعيــة للفقــراء والمحرومين وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وليـــس التنظــير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة التي تآكلت وأصبحـــت تدعــو إلـــى البحث عن بدائل أكثر واقعية لانتشال أغلبية سكان الوطن العربـــي مـــن براثن الفقر والحرمان والتهميش.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا الفقر الحضري

أولا: سوسيولوجيا الفقر الحضري

ثانيا: الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية

ثالثا: التحضر وأزمة الفقراء.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا الفقر الحضري

يحاول الكثير من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع الاستفادة من انساق النظرية المختلفة في حل العديد من مشكلات مجتمعاتهم، وطالما أن علم الاجتماع لا يستطيع أن يعيش عالة على التقدم الأجنبي، فإنه يتحتم علينا أن نكيفه لواقعنا، ونحاول أن نكشف المنطق الحقيقي الذي يستتر خلف هذا الواقع، بغرض فهمه وتحديد مساراته المستقبلية.

وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال، إلا إذا فهمنا ماضينا فهما واعيا، وأدركنا حاضرنا بكل أبعاده ومتغيراته[1]. وهذا التصور يدفعنا للبحث عن أيجاد و بلورة أطر تصورية منظمة حول واقعنا الاجتماعي، والمساهمة في تطوير الاتجاهات النظرية التي تعيش حالة التشكل والبحث عن تحديد الهوية والملامح، كما هو الحال في الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع، خاصة علم الاجتماع الراديكالي الذي تشكل الثورة الجزائرية إحدى روافده الأساسية، أو الكشف عن مفهومات سوسيولوجية تساعدنا على فهم البناء الاجتماعي [2] لمجتمعاتنا العربية التي تتميز بخصوصياتها التاريخية.

---

[1] حامد عبد الله ربيع، مقدمة في العولم السلوكية، دار الفكر العربي، القاهرة ،1972، ص7-13.

[2] بوتومور، علم الاجتماع و النقد الاجتماعي (ترجمة محمد الجوهري و اخرون) ، دار المعارف، القاهرة 1981.

روافده الأساسية، أو الكشف عن مفهومات سوسيولوجية تساعدنا على فهم البناء الاجتماعي [2] لمجتمعاتنا العربية التي تتميز بخصوصياتها التاريخية.

ورغم استمرارية النظرية الماركسية والبنائية الوظيفية في السيطرة على النظرية الاجتماعية، إلا أنه يلاحظ ظهور الكثير من التيارات النقدية والبدائل السوسيولوجية التي بدأت تعيد النظر في القضايا الكلاسيكية، مما يسمح لعلماء الاجتماع في البلدان النامية بمحاولة وضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع هذه البلدان المتغير باستمرار. وهذا ممكن بحكم وظيفتهم والدور المنوط بهم كعلماء اجتماع يؤمنون بالفهم الواعي للمعتقدات والممارسات السلوكية، ولعوامل التغير والاستمرار في المجتمع ماضيا وحاضرا، ومن ثم يستطيعون توقع الظروف والأوضاع المجتمعية بشكل منطقي.

وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال ما ذهب إليه بعض الدارسين من أن تعقيدات المجتمع العربي لا تسمح لمنظريه الاجتماعيين صياغة نظرية اجتماعية تعكس واقعا بنائيا بما يغلف هذا الواقع من تيارات ايديولوجية، ولكن لابد أن نواجه أنفسنا بثلاثة أسئلة على جانب كبير من الأهمية: هل يمكن وصف عالم الاجتماع في الوطن العربي، كما يتساءل كل من عبد الباسط عبد المعطي وسمير نعيم بالتبعية للفكر والايديولوجية

---

[2] بوتومور، علم الاجتماع و النقد الاجتماعي (ترجمة محمد الجوهري و أخرون) ، دار المعارف، القاهرة 1981.

ولضغوط تلزمه بفهم المشكلات الاجتماعية بالطريقة الرسمية التي تصاغ بها. وبناء على ذلك فإن الالتزام بدراسة الإنسان والمجتمع يتطلب بالضرورة " نقد الواقع الاجتماعي وإماطة اللثام عما يتحكم في بنائه من قوى، وما يرتبط به من مشكلات »[3].

ورغم ما يبدو من اختلاف حول مفهوم الالتزام، إلا أن رايت ميلز W.MILLS يحدده في ضوء أنواع ثلاثة من القيم : قيمة البحث عن الحقيقة بكل دلالاتها السياسية، وقيمة العقل وقيمة الحرية.

أما بيكر BECKER فيقصره على التعاطف مع الفئات المطحونة وفهم وضعها في البناء الاجتماعي؛ في حين يحاول جولدنرGOULDNER فهم معاناة الطبقة المطحونة من أجل تغيير وضعها في البناء القائم[4].

ولقد دفعت هذه النقطة بعض الدارسين إلى الاهتمام بمختلف الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لظاهرة الفقر الحضري، ونجحوا إلى حد كبير في الإفادة من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع في دراسة هذه الأبعاد واستطاعوا بذلك تقديم إسهامات نظرية شكلت في مجموعها إطارا تصوريا يرتبط بما نسميه: "سوسيولوجيا الفقر الحضري".

---

[3] أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية، دار المعارف القاهرة 1981ص 297.

[4] المرجع نفسه: ص 321.

في دراسة هذه الأبعاد واستطاعوا بذلك تقديم إسهامات نظرية شكلت في مجموعها إطارا تصوريا يرتبط بما نسميه: "سوسيولوجيا الفقر الحضري".

ومن هذا المنطلق، منطلق الالتزام بفهم معاناة الفقراء، سنخصص هذا الفصل لمناقشة الأبعاد البنائية لسوسيولوجيا الفقر الحضري الذي أصبح يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي في مختلف البلاد النامية. فمنذ سنوات قليلة، أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعد ما يتخرجون أعضاء جددا في سوق العمل غير المحمي.

وبنفس الطريقة، هناك اليوم وعي بأن جماهير الفقراء يمكن أن تثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض مدن البلدان النامية، ومواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل أسباب ومضامين الفقر في مدن البلدان النامية التي يعيش أغلبية سكانها مستويات معيشية غير مقبولة UNACCEPTABLE إذا ما قورنت بالمستوى الذي يعيشه أغلبية سكان أوروبا وأمريكا الشمالية[5].

أولا : سوسيولوجيا الفقر الحضري

---

[5] Gilbert .A.. and Gugler J.. POVERTY . and developpement : Urbanisation in the third world. 1982. p.81.

الاجتماعية كوسيلة فعالة لتنظيم الاقتصاد وحماية المجتمع مما يسمونه آنذاك " الخطر الشيوعي العالمي INTERNATIONAL COMMUNST THREAT". ومن نافلة القول أن قبول الوظيفية لدولة الرفاه قد ارتبط بالواقع العام وقوة هذه الدولة وتدعيمها للعلوم الاجتماعية التي خصصت لها استثمارات[6] كبيرة لاستخدامها كوسيلة لحل مشاكل المجتمع الصناعي.

وبهذا الخصوص، يشير جولدنر GOULDNER إلى أن ما قامت به السلطات الفيدرالية من تدعيم قوى للعلوم الاجتماعية كان ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للنظرية السوسيولوجية عموما والوظيفة خصوصا، على اعتبار أن هذه السلطات كانت بحاجة ماسة إلى مساعدة العلم الاجتماعي لحل المشاكل الواقعية المتشبعة، وخاصة ما تعلق منها بتصميم وتوجيه السياسات الوطنية، المناطق الحضرية، المؤسسات الصناعية، أجهزة الدولة، وإيجاد الإجابات المناسبة للتساؤلات التالية:

1- كيف تتحسن ظروف المجتمع؟

2- كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟

3- كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج ؟

---

[6] تؤكد البيانات الكمية أن مصاريف الحكومة الفيدرالية في أمريكا في بداية الستينات كانت على النحو التالي:118.000.000 في 62، 139.000.000 في 1963، 20.000.000 في 1964 لا تقتصر هذه الظاهرة على الولايات المتحدة بل تمتد إلى بقية البلدان الأوروبية. ففي بلجيكا مثلا بلغت المصاريف في مجال العلوم الاجتماعية 2,9 مليون دولار في 61 و 4,8 مليون دولار في 1964.

1- كيف تتحسن ظروف المجتمع؟

2- كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟

3- كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج ؟

4- ما هي الوسائل الناجعة لتدعيمها وتوسيع نطاقها؟

ومما يدل على تدعيم العلوم الاجتماعية منذ منتصف الخمسينات هو ظهور أعمال كثيرة تهتم بتحليل المشاكل الاجتماعية. ولقد اشتق هذا التدعيم من المساندة الحكومية لهذه العلوم وارتفاع معدلات الاستثمار في مختلف مجالاتها، فضلا عن الصراعات الكبرى التي كانت تدور رحاها حول الحقوق المدنية وحركة الحرب على الفقر WAR ON POVERTY في الستينات. وفي ظل هذه الظروف وفي أقل من عشرية، ظهر فرع متميز يستخدم منظور علم الاجتماع وأدواته التصورية ونظرياته ومناهجه في تناول المشكلات الاجتماعية وتغيير الواقع المعاش. إنها سوسيولوجيا الفقر THE SOCIOLOGY OF POVERTY التي كانت آنذاك تمثل الفرصة الجديدة للنشاط وإضفاء طابع التفسير " المؤسسي الرسمي على علم الاجتماع في الولايات المتحدة[7].

وتذكر الوقائع التاريخية والشواهد الواقعية كيف لعبت انثروبولوجيا الفقر الحضري دورا هاما في تناول بعض الموضوعات مثل الثقافة الفرعية الأثينية في المجتمع الحضري ومجتمع النواصي والأسر الفقيرة

[7]GOULDNER . A.. THE COMING CRISIS OF WESTERN SOCIOLOGY. HEINE MANN. LONDON. 1970. PP.344-351.

لمدن هذه البلدان لا يندهش لظاهرة محدودية مناصب العمل في القطـــاع الرسمي. فالقسم الأكبر من السكان يحصل على قوته اليومي من أنشـــطة اقتصادية واجتماعية اعتبرت ولمدة طويلة أنشطة تافهة، إلـــى أن ظـــهر مفهوم القطاع الحضـــري غـــير الرســـمي THE URBAN INFORMAL SECTOR في كتابات كايت هارت K.HART ســـنة 1971 ليضـــع حـــدا للمناقشات الدائرة حول القطاعين " العصري- التقليدي" فضلا عن أهميته التحليلية في فهم مكونات البناء الاجتماعي الحضري، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم و غـــير محمي[8] وتسكن في غالب الأحيان مناطق متخلفة[9].

ومنذ هذا التاريخ أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرســـمي التي يمتهنها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية، حيـــث ظهرت العديد من الكتب، المقالات، الأوراق البحثية، الوثائق التخطيطيـــة والاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي -الإنتاجي- الخدمي لـــهذه الأنشطة. وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية إلى محاولـــة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتمـــاعي متخصص في دراسات التنمية.

---

[8]MCGREEN, W.P., *THIRD WORLD POVERTY, LEXINGTON BOOKS*, LONDON. 1980. pp.83.116

[9]LEDURT , R., SOCIOLOGIE URBAINE. PUF, FRANCE, 1979.p.125.

وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

وبرغم اختلاف هذين المدخلين إلا أنه من الممكن تحديد اهتماماتهما بصفة عامة. فقد سعى هذان المدخلان إلى تفسير ظاهرة الفقر واقتراح البدائل الممكنة للتخفيف من حدتها، وطرحا بذلك تساؤلات عديدة يتعلق بعضها بتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم، ارتفاع عدد الأحياء المتخلفة ومستويات البطالة، الهجرة الريفية - الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء، ويتعلق البعض الآخر بانعكاس ذلك كله على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

بيد أن تحديدنا لاهتمامات هذين المدخلين على هذا النحو، يجعلنا في مواجهة نظريات عديدة واتجاهات متباينة تناول كل منها موضوع الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك سنكتفي هنا بمناقشة سوسيولوجيا الفقر الحضري التي تحاول دراسة وتحليل معاناة الفئات المدينية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي، وذلك في سياق تعرية هذا البناء وكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة فيه. ولذلك فإننا نميز هنا بين اتجاهين نظريين يكاد ينطلق منهما معظم المهتمين بدراسة فقراء المدن:

أ)**الاتجاه الراديكالي** ، يسلم أصحاب هذا الاتجاه بأهمية الفعل السياسي والاجتماعي الذي تقوم به الفئات المدينية الدنيا لتغيير الواقع، أو

السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انتفاضـــات وتمــردات سياســية وأحيانا تظهر جماعات (تنتمي لقاع المدينة) تمارس العنف تعبيرا عـــن عدائها للمجتمع بمختلف مؤسساته الرسمية، انطلاقا من قناعات تفرضـــها الظروف المحيطة.

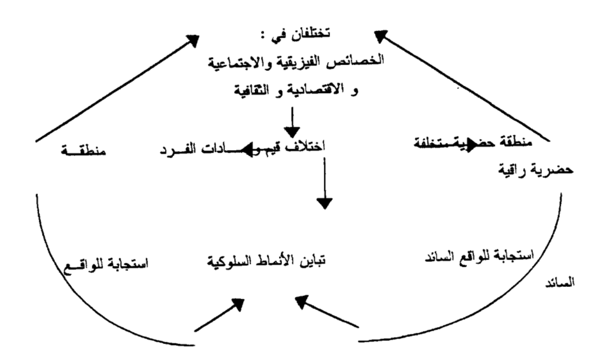
ب) **الاتجاه البنائي الوظيفي**، وينطلق أنصار هذا الاتجاه من مسـلمة توازن وتساند أجزاء البناء الحضري، ويركزون في نفس الوقـــت علـــى أهمية التكامل الاجتماعي الحضري، وإبراز الأساليب والوسائل التي مـــن خلالها يحقق البناء تماسكه وقدرته على الاستمرار في الوجود.

وتتجسد هذه الرؤى في عدد من المداخل التفسيرية المطروحة فـــي هذا الصدد. ومن بين هذه المداخل الاتجاه الذي ينحو إلى اعتبار الفقر دالة من دلائل الثقافة الفرعية. مؤدى ذلك المدخل أن الفقراء يشـــتركون فـــي العديد من السمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتتدرج هذه السمات على مفصل يبدأ بنسقهم القيمي وينتهي بطريقة حياتهم. وبهذا الصدد، يقـو بعض الباحثين أن الفقراء مسؤولون عن وضعهم المتدني الـــذي يرتبــط تغييره بتغيير الفقراء كأفراد.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال مناقشة راين واتـــر RAIN WATER وغيره من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع لمسألة استخدام المنظور الطبقي في دراسة الثقافة الفرعية. ومن النتائج الهامـــة التـــي كشف عنها أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتنمط السلوك الــذي

المنظور الطبقي في دراسة الثقافة الفرعية. ومن النتائج الهامة التي كشف عنها أن الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد ونمط السلوك الذي يتعلمه الفرد في بيئته. ويتجلى ذلك واضحا في الشكل (1) الذي يبين علاقة البيئة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفيزيقية بأنماط السلوك الصادرة عن قاطنيها.

<u>الشكل (1) البيئة والسلوك</u>



وبرغم تنوع و تعدد إسهامات المهتمين بظاهرة الفقر الحضري إلا أنه يمكن الإشارة هنا إلى اتجاهين آخرين: الأول هو الدراسة

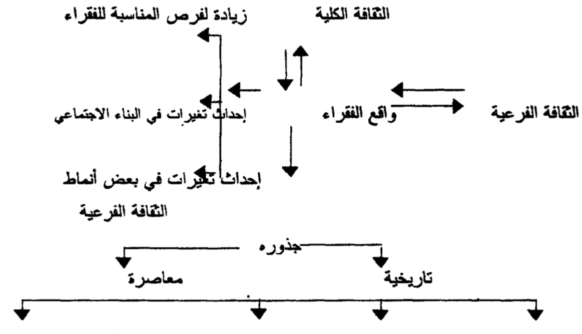
متنوعة متغيرة تضم إسهامات متنوعة في دراسة الفقر. والمثال الـــذي يعبر عن هذا الاتجاه هو الدراسات التي ترجع الواقع " المزري للفقراء إلى وضعهم البنائي في النسق الكلي للمجتمع، وترى أن تغيـــير هـــذا الواقع يرتبط بتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي.

وينطلق الاتجاه النظري الثاني من تصور مختلف إلى حـــد مـــا، جعله يزعم تقديم تفسير متكامل للثقافة الفرعية المدينية الدنيا. فأنصـــار هذه النظرية يرون أن هذه الثقافة تشتمل على عناصر تشترك فيها مـــع الثقافة الكلية كما تتميز بعناصر أخرى عن هذه الثقافة[10].

---

[10] المرجع نفسه : صص 85-90.

الشكل (2) واقع الفقراء



ولقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماما نظريا وامبريقيا واسع النطاق في مجال سوسيولوجيا الفقر الحضري.

ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عديدة أهمها الاعتبارات الإنسانية والموضوعية، ضرورات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي.

الفئة الاجتماعية المعرضة لشتى الأخطار الاجتماعية. وفي هذا السياق حاول بعض الدارسين تناولها في ضوء التصرفات الفردية لأعضائها لحل مشكلاتهم مركزين على الوحدات الصغرى، ومتجاهلين دور العمليات التي تتم على المستويين الوطني و العالمي في تشكيل ظاهرة الفقر الحضري.

وفي ضوء هذه النقطة يمكننا إدراك مدى قصور النظرية التجزيئية في فهم تعقيدات ورابطات الواقع الاجتماعي. وبإمكاننا تفسير هذا الموقف إذا ما علمنا أن أنصار هذا الاتجاه في دراستهم للفقر ينطلقون من إطار مفاهيمي يتمحور حول ثقافة الفقر والقيم التقليدية. غير أن تناقضات الواقع الامبريقي الحضري أدى إلى ظهور تيارات نظرية ثنائية تفسر ظاهرة الفقر الحضري في ضوء العلاقات المتبادلة بين المدينة والنسق الاجتماعي- الثقافي الشامل التي هي جزء منه. لذلك فإن تركيزها على النمو الحضري دون ربطه بالإطار السياسي الذي يجعلها تتغاضى عن حقيقة الواقع الاجتماعي المعاش، وتقدم تفسيرا لظاهرة الفقر في تجلياتها بعيدا عن سياقها الاجتماعي التاريخي.

وإزاء فشل فكرة الثنائية في تشخيص الأوضاع الواقعية لفقراء الحضر، سلك علماء الاجتماع سبلا شتى، فمنهم من تناولها في سياق نظرية الهامشية و التبعية، ومنهم من تناولها من منظور أنماط الإنتاج

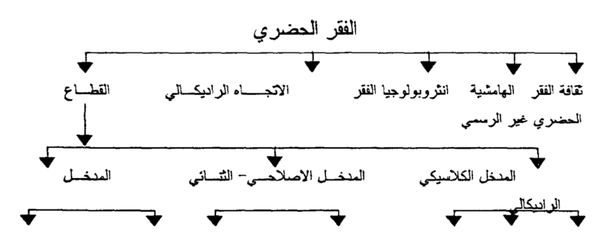
نظرية الهامشية و التبعية، ومنهم من تناولها من منظور أنمـــاط الإنتــاج المتعايشة، ومنهم من ركز على متغيرات محددة كتوارث الفقـــر، امتـــداد الظلم الاجتماعي، الأمية، الهجرة الريفية الحضرية.... إلخ.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين لظاهرة الفقر الحضري، إلا أنه يمكن التمييز بين خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي ثقافة الفقـــر، الهامشية، انثروبولوجيا الفقر، الاتجاه الراديكالي، القطاع الحضري غـــير الرسمي (انظر الشكل 3).

ودون الخوض في تفاصيل هذه الاتجاهات النظرية التي خصصنـــا لها الفصلين المواليين، يكفي الإشارة هنا إلى أن المتـــأمل فـــي الـــتراث السوسيولوجي المعني بالجماعات الأكثر فقرا في مدن البلـــدان الناميـــة، يجده لا يخلو من بعض المحاولات الجادة التي تحاول إبراز ميكانزمـــات التحكم والاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي. وأعتقد أن هذا الموقف قد قلل من شعبية الدراسات المتمحورة حول ثقافة الفقر– الإحياء المتخلفـــة– والمشتقة من النظرية الاجتماعية المحافظة، وفتح المجـــال واســـعا أمـــام الدارسين للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي، و تحديـــد الأســـباب الفعليـــة لظاهرة الفقر الحضري وما يرتبط بها من مشكلات.

ولقد أدت هذه القضايا بعدد من الدارسين المحدثيـــن إلـــى محاولـــة التحقق من صدق بعض القضايا النظرية ذات الارتباط الوثيـــق بالبنـــاء

شكل (3) الموقف النظري في سوسيولوجيا الفقر الحضري



ثانيا: الفقراء العاملون بين الاستقلالية والتبعية

على الرغم من الاهتمام الذي أولاه المتخصصون لمشاكل العمالة بالنسبة لفقراء الحضر في البلدان النامية، إلا أننا في الواقع لا نعوف إلا القليل حول-" كيف ينظم هؤلاء أنفسهم في مكان العمل. لمثل هذه القضايا أهمية كبيرة سواء من الناحية العملية أو السياسية.

القليل حول-" كيف ينظم هؤلاء أنفسهم في مكان العمـــل. لمثـل هــذه القضايا أهمية كبيرة سواء من الناحية العملية أو السياسية.

فمن الناحية السياسية تؤكد المعطيات الواقعية أن صياغة سياسات موجهة لمساعدة ذوي الدخل المنخفض نتطلب " معرفة شيء ما حولــهم" . وفي هذا السياق ، جسد أصحاب الاتجاهات الثنائية الكلاسيكية هـــذه " المعرفة" في وصفهم لفقراء الحضر بأنهم أفراد: غيره ماهرين – غـــير منظمين- غير منتجين- لا ينتمون لأي تنظيم، أما أصحاب الاتجاهـــات الحديثة، فيحاولون التعرف على فرص التقـــدم المـــادي المتاحـــة لــهم ومعالجة دورهم في التنمية في ظل الأوضاع السائدة[11].

وبهذا الخصوص، أشير إلى أن الدارسين بدأوا يتناولون الأنشـطة التي يمتهنها الفقراء، بالتفسير و التحليل مع بداية سبعينيات هذا القرن. و اتجهت محاولتهم إلى تحديد جملة من المفاهيم لصياغة إطار تصـــوري يلائم دراسة الواقع الجديد. لكن الشيء الملاحظ هو إتمام هذه المحاولات بالبلبلة و الغموض، خاصة مفهوم الاستقلالية الذي لـــم يحـــظ باهتمـــام الباحثين.

بيد أن المتصفح للكتابات المتناثرة عن أنشطة المدينة يدرك علـــى الفور أنه من الناحية النظرية يمكن *استشفاف العناصر المحـــددة لـــهذا

[11]SAINCLAIR. S. URBANISATION AND LABOUR MARKETS IN DEVELOPING COUNTRIES. CROOM HELM. LONDON. 1978.PP 79-87.

الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. وبسبب وضعه الهامشي يمكن بسهولة تحويله في ظل سيطرة رأس المال إلى منتج لعدد من الحالات الوسيطة، بين الإنتاج السلعي الصغير الخالص الرأسمالي. وفي السياق، حلل ماركس تباينات هذا النوع من الإنتاج الصغير كمراحل في عملية تاريخية وليس كحالات نظرية منفصلة، موضحا في نفس الوقت أن التعديلات في بنائه الداخلي تحدث كنتيجة للطرق التي يصبح بها خاضعا لرأس المال.

فمع انتشار الإنتاج السلعي الصغير تصبح الارتباطات التجارية جاسمة ويتم معها تعبيد الطريق للتدبير النهائي لاستقلالية ورشات العمل الصغيرة بواسطة الرأس المال التجاري حيث يحاول التجار أو الوسطاء إعارة الحرفيين المواد الأولية مقابل السلع المنجزة، الأمر الذي يمكن التاجر من جعل المنتج الصغير تابعا وخاضعا عن طريق التدخل في سوق السلع المنتهية، سوق المواد الأولية و عن طريق جعله مدينا للحصول على مواد الاستهلاك أو وسائل الإنتاج[12].

دون التعمق في تحليل ديناميكات الإنتاج السلعي الصغير يمكن استنتاج ثلاثة محكات أساسية لتحديد استقلالية الوحدات المشكلة لقطاع الفقراء، القطاع الحضري غير الرسمي، وهي:

---

[12]DAS,V., INFORMAL SECTOR IN SOCIALIST ECONOMIE: A RE-EXAMINATION OF THE RELATIONSHIP OF THE INFORMAL SECTOR TO DEVELOPMENT. REGIONAL DEVELOPMENT DIALOGE, Vol.5, N°2.1984.PP.132-134.

دون التعمق في تحليل ديناميكات الإنتاج السلعي الصغير يمكن استنتاج ثلاثة محكات أساسية لتحديد استقلالية الوحدات المشكلة لقطاع الفقراء، القطاع الحضري غير الرسمي، وهي:

1. الملكية،
2. الاستيلاء المباشر على أرباح الوحدات،
3. رقابة وتوجيه عملية اتخاذ القرار.

ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن متغير الملكية لوسائل الإنتاج بواسطة المنتج المباشر، وما يصاحب ذلك من تقسيم بسيط للعمل وتخصص ضئيل في نطاق عملية العمل، يقود إلى القول بأن منتجي القطاع غير الرسمي يتمتعون بدرجة نسبية من الاستقلالية في العملية الإنتاجية. فحتى إذا تم الاحتكام إلى المحكات الثلاثة السالفة الذكر، فإن المنتج المشغل ذاتيا في القطاع غير الرسمي رغم كبحه بواسطة ميكانيزمات السوق المتحكمة في الطلب على منتوجه أو خدماته، وعرض عناصر إنتاجه، إلا أنه يظل صحيحا أنه في نطاق هذه المعوقات يتمتع ببعض الاستقلالية في إدارة العملية الإنتاجية. فهو الذي يقرر متى يعمل وأين وكيف؟ بينما العامل المؤجر تتجلى تبعيته الكاملة كمنتج في عمله للآخرين مقابل حصوله على أجر، و في عدم ملكيته لوسائل الإنتاج وعدم المشاركة في اتخاذ القرار، والرقابة الصارمة على

مكونات ومدى ارتباطه بالمحيط الخارجي. ورغم أن هـــذه المحـــاولات مازالت في بداية الطريق وتتسم بعدم وضوح الرؤية، إلا أنها أضـــــافت بعدا آخر يعكس بوضوح نمط علاقات الإنتاج السائدة وتمتعها بنوع مـــن الاستقلالية عن المحيط الحضري. لكن المشكلة التي تثار هنـــــا تتعلـــق بالبعد السياسي عند دراسة ظاهرة الاستقلالية سواء على مستوى ضيـــق أو واسع. من هذا المنظور تصبح هذه الظاهرة لا توجد إلا على نطـــــاق محدود أو ضيق[13].

وبناء على ما تقدم، يتضح أن الأنشطة غير الرسمية التي يمتهنـــها الفقراء لم تنبثق من فراغ، وإنما كان وجودهما انعكاسا لتغلغل الرأسمالية في الأبنية الداخلية، وما أحدثته من خلل في تكويناتها الذاتية وعلاقاتـــهما بعضهما ببعض. وعلى الرغم من أن بعض الدارسين قد استخدموا هـــذه القضية للتدليل على الارتباط الوثيق بين تبعية القطاع الصناعي وفشـــله في استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوة العاملة، وظـــهور النشـــطة غير المحمية[14] كاستجابة للواقع الجديد.

---

[13] MOSER.. C.,« THE DUAL ECONOMY AND MARGINALITY DEBATE AND THE CONTRIBUTION OF MICRO-ANALYSIS ». DEVELOPMENT AND CHANGE. N°8. 1977.PP.465-489

[14] و في هذا لسياق ، اوضح بريمان BREMAN أن ما سحي الأحذية في باتنة يلجأون إلى تـأجير المكان من وسيط استأجره من السلطات المحلية، فضلا عن تأجير علبة تحوي أدوات التنظيـف، إذا كان يريد أن يتعلم هذه المهنة. وهذا يتطلب دفع نصف ما يحصل عليه للمعلم. ويستمر هذا الـولاء لسنوات عديدة إذا كان المتمهن غير قادر على دفع دينه كاملا.

في استيعاب الزيادات السنوية في عدد القوة العاملة، وظـهور النشـطة غير المحمية[14] كاستجابة للواقع الجديد.

ثالثا: التحضر وأزمة الفقراء

انطلقت مناقشات التحضر ومشكلاته، من تصـورات تاريخيـة لعملية النمو الحضري، وأخرى واقعية ترتبـط بـالظروف السوسـيو- اقتصادية التي تشكل الواقع الامبريقي للمجتمع الحضري المعاصر. فثمة شواهد تشير إلى أن جانبا كبيرا من مشكلات البلدان النامية يعـود إلـى التضخم الحضري، الذي سبب وما زال يسبب اختلالا بين عدد سـكان الحضر ومتطلبات الاقتصاد الحضري من جهة، والـهياكل الأساسـية للمدن من جهة أخرى[15].

وعلى الرغم من تزايد حدة المشـاكل الحضريـة لـهذه البلـدان (كمشكلة الإسكان، اتساع نطاق الفقر، النقل البطالة، تمييـع و تشـويه

---

[14] و في هذا لسياق ، اوضح بريمان BREMAN أن ما سحي الأحذية في باتنة يلجأون إلى تـأجير المكان من وسيط استأجره من السلطات المحلية، فضلا عن تأجير علبة تحوي أدوات التنظيـف، إذا كان يريد أن يتعلم هذه المهنة. وهذا يتطلب دفع نصف ما يحصل عليه للمعلم. ويستمر هذا الـولاء لسنوات عديدة إذا كان المتمهن غير قادر على دفع دينه كاملا.

[15] السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعـارف، القـاهرة، 1981، ص87.

ذوبانها في خضم عملية التحضر، وهذا ما جعل بعض الدارسين يصفون تحضر البلدان النامية بأنه تحضر سابق لأوانه أو تحضر بدون تصنيع، وفي هذا السياق تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن جوهر مشكلة التحضر يكمن في الأعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن؛ كما أن الانفجار السكاني بالنسبة للفقراء الحضر ينطوي على آثار حاسمة، تؤثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، بل ويمتد هذا التأثير إلى الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات. ويبدو أن هذا النمو من التحضر المصحوب بتضخم حضري- ريفي قد أدى إلى اتساع نطاق الفقر وتدهور الحياة الحضرية وتزايد حدة البؤس والشقاء.

وفي هذا السياق، أعطت بعض دراسات المدينة أهمية كبيرة للبعد الريفي، وحاولت تشخيص أسباب الأزمة في ضوء متغير الهجرة، منطلقة في ذلك من افتراض مؤداه أن التدفق الريفي نحو المدن قد أدى إلى خلق العديد من المشكلات كالبطالة، الفقر، الأحياء المتخلفة...إلخ.

ولقد ترتب عن هذا الطرح إقرار هذه البحوث لجملة من الإجراءات الريفية[16] الواقعية، بغية الحفاظ على تكامل النسيج الحضوي وتطوير المناطق الريفية. فدراسة كلكيتا CALCUTTA مثلا صاغت جملة من الإجراءات الريفية لتحقيق هذا الغرض، وهي التوسع في الإنتاج

---

16 BOSE, A.N., The informal sector in the calcutta metropolithan economy. ILO, pp.125-135,S.V., Jakarta: Urban development and employment. ILO. 1976.Sethuraman

ولقد ترتب عن هذا الطرح إقرار هذه البحوث لجملة من الإجراءات الريفية[16] الواقعية، بغية الحفاظ على تكامل النسيج الحضوي وتطوير المناطق الريفية. فدراسة **كلكيتا** CALCUTTA مثلا صاغت جملة من الإجراءات الريفية لتحقيق هذا الغرض، وهي التوسع في الإنتاج الزراعي، ومده بالوسائل التكنولوجية الملائمة، وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، ومدهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع الحرف الريفية وتطويرها لكي تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي وغيره من الأنشطة الريفية التي ينبغي تنويعها وتشجيعها. ومع أن هنالك عوامل اجتماعية- اقتصادية - سياسية أخرى تؤثر في البيئة الحضرية، إلا أن دراسة كلكيتا وغيرها من الأبحاث الامبريقية التي أجرتها منظمة العمل الدولية تبدو وكأنها ترجع السبب إلى عامل الهجرة، الأمر الذي جعلها تدعو في نتائجها إلى ضرورة تخفيض هذا التدفق إلى أدنى حد، واعتماد التخطيط الحضري كوسيلة ناجحة لتحقيق هذا الهدف، وتجاوز الصعاب التي يعانيها مجتمع المدينة.

وإلى جانب هذا، أوضحت دراسة **جاكارتا** **JAKARTA** أن حاكمها كان ينوي خلال السنوات الأخيرة من الستينات غلق حدود المدينة والقبض على كل مهاجر يدخلها. وبالفعل تم سن قوانين رادعة في بداية

BOSE. A N.. The informal sector in the calcutta metropolithan economy. ILO. [16]
Geneva. 1974. pp1-4

pp 125-135.S V.. Jakarta Urban development and employment. ILO. 1976.Sethuraman

القطاع الرسمي هو المصدر الأساسي للدخل، إذ يساهم بـ: 78% ، مقابل 22 % بالنسبة للقطاع غير الرسمي.

وتتجلى مساهمة هذا الأخير في تحسين دخول الأسر الفقيرة، واعتباره مصدر دخل رئيسي إلى جانب مساهمته الفعالة في الدخل الإضافي لكثير من عمال الأجر؛ أما فيما يتعلق بالخدمات والسكن، فقد وجدت الدراسة أن 72% من المساكن تمت بطريقة غير رسمية، وتبدو هذه الظاهرة أوضح ما تكون من خلال تحليل مؤشر المشاركة، الذي يشير إلى أن المشاركة في اتخاذ القرار لم تتحقق من خلال الانتخابات السياسية أو المستوى الثقافي، بل عن طريق الانتماء إلى المناطق غير الرسمية التي تقدم للفقراء مجالا واسعا للمساهمة الحقيقية في اتخاذ القرار المحلي. ولفهم نتائج الاستيعاب اهتمت الدراسة أيضا بالدور الذي تلعبه مختلف قطاعات الاقتصاد الحضري في عملية التنمية، حيث يساهم القطاع غير الرسمي في حل مشكلات البطالة والسكن[17].

وهناك محاولات حديثة اتخذت اتجاها مختلفا يركز في دراسة للفقراء العاملين على البعد الشمولي في ضوء التحولات العامة التي تشهدها مجتمعات البلدان النامية وعلى الأخص التناقضات الداخلية و أنساق التبعية القائمة.

---

[17] HANSAN. K.T « The urban informal sector as a development issue: poor women and works in Lusaka. Zambia ». Urban anthropology. Vol.9N) N°2. 1988

تلعبه مختلف قطاعات الاقتصاد الحضري في عملية التنمية، حيث يساهم القطاع غير الرسمي في حل مشكلات البطالة والسكن[17].

وهناك محاولات حديثة اتخذت اتجاها مختلفا يركز في دراسة للفقراء العاملين على البعد الشمولي في ضوء التحولات العامة التي تشهدها مجتمعات البلدان النامية وعلى الأخص التناقضات الداخلية و أنساق التبعية القائمة.

وتعد دراسة جاري GERRY من أشهر الدراسات التي تنطلق من التصور الماركسي لدراسة الواقع الحضري، حيث حاول الكشف عن الظروف والمعوقات التي يعمل في ظلها صغار المنتجين والفقراء العاملين وكذلك الإمكانيات المتيسرة لهم في المستقبل، وتوصل إلى نتائج ذات أهمية بالغة في إثراء الدراسات الحضرية. إذ يكشف التحليل المتعمق لمعطياته الامبريقية، عن أن نمو العمالة غير الرسمية لا يوحي بأية حال من الأحوال أن الإنتاج الصغير يدخل مرحلة التنمية السريعة والتقدم التكنولوجي، وإنما ترتبط بالظروف الصعبة التي تجعل الفقراء يبحثون عن وسائل عيش تضمن بقاءهم واستمرارهم. كما أن مختلف أصناف الإنتاج الصغير تعاني من التبعية والاستغلال الذي يمارسه

---

[17] HANSAN. K.T.. « The urban informal sector as a development issue: poor women and works in Lusaka. Zambia », Urban anthropology, Vol.9N) N°2. 1988

دخول سوق العمل المنظم. ومع ذلك يظل صحيحا أن هذه الفئات تمثل أقصى صور الاستغلال التي تتعرض لها الطبقة الحضرية الدنيا[19].

ومن الواضح إذن، أن الأبحاث التي تمحورت حول علاقات الإنتاج في المناطق الحضرية قد نظرت إلى علاقة القطاعين: " قطاع الفقراء والقطاع الرسمي" في ضوء المعطيات الامبريقية، نظرة تشاؤمية واصفة إياها بالاستغلالية والتبعية. فبخلاف **ويكس** WEEKS الذي أعطى وزنا كبيرا للنمو التطوري، فإن **بوز** Bose **برايانت** Bryant، **بريمان** Breman ، **لوبران** Lebrun، موزر Moser، برباك Birkbeck وغيرهم قد استنتجوا من خلال دراساتهم التي أجروها في مدن مختلفة بعض النتائج المتقاربة، مثل استغلال الفقراء، تدني ظروفهم المادية، تهميشهم وكبحهم بوسائل معلنة أو خفية[20].

من هذا المنطلق يؤكد هؤلاء الباحثون على أنه في غياب التغيرات الراديكالية للأبنية الاجتماعية القائمة، فإن فقراء الحضر سيتضاعفون وتزداد أحوالهم سوءا، خاصة في ظل معدلات النمو السكاني السريع وطوفان الأجرة الريفية- الحضرية وعلاقات التبعية القائمة. لذا ينبغي على حكومات البلدان النامية أن تدرك مدى خطورة الموقف الكامن في

---

[19] MERRICK , T.W.,, employment and earnings in the informal sector in Brazil: the case of Belohorizonte » , Journal of developing areas. vol 10. N°.3.1976

[20] « Anew look at some strategies for increasing productive employment in ..Emmerij. L Africa ». International labour review. vol.110. N°3. p74

المتقاربة، مثل استغلال الفقراء، تدني ظروفهم المادية، تهميشهم وكبحهم بوسائل معلنة أو خفية[20].

من هذا المنطلق يؤكد هؤلاء الباحثون على أنه في غياب التغيرات الراديكالية للأبنية الاجتماعية القائمة، فإن فقراء الحضر سيتضاعفون وتزداد أحوالهم سوءا، خاصة في ظل معدلات النمو السكاني السريع وطوفان الأجرة الريفية- الحضرية وعلاقات التبعية القائمة. لذا ينبغي على حكومات البلدان النامية أن تدرك مدى خطورة الموقف الكامن في عملية التحضر غير الموجه، فإذا لم تعالج مشكلاته في فترة زمنية معينة من تطورها السوسيو- اقتصادي، فإن خطرها يستفحل وتصبح معالجتها صعبة ونتائجها خطيرة[21].

وهذا يقودنا إلى القول بأن تحليل ظاهرة الفقر الحضري مرتبط بنمط التحضر الذي يرتبط هو الآخر بالبناء الاجتماعي للمجتمع، فضلا عن كونه أسلوبا للحياة وعملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للتركيب الاجتماعي. ولعل دراسة التحضر التقليدي الذي تمر به غالبية البلدان النامية، فضلا عن الأنماط الأخرى المتعايشة معه، يعطينا صورة أوضح عن الأوضاع الطبقية لفقراء المدن. فهذا التحضر يتسم بتركيب

---

[20] Emmerij. L., « Anew look at some strategies for increasing productive employment in Africa », International labour review. vol.110. N°3, p74.

[21] SOUZA. P.and TOKMAN. V., « The informal urban sector in latin America », International labour review

وهكذا يبدو واضحا أن تحليل أنماط التحضر(التقليدية، التابعة، الصناعية، السريعة) يتيح لسوسيولوجيا الفقر الحضري فهم وإدراك الأوضاع الطبقية الخاصة بسكان المناطق المتخلفة والفقيرة من المجتمع الحضري. ويتسق ذلك مع اهتمام الدراسة المختلفة سواء بالبعد الاقتصادي (الدخل مثلا) أو بالمتغيرات و العناصر السوسيو- انثروبولوجية كالجار، السكن واختيار القرين في الزواج...إلخ[23].

والراجح بعد ذلك أن الفهم الحقيقي لمشكلات المجتمع الحضري يكمن في إتاحة الفرصة للدارسين الاجتماعيين كي يقوموا بدورهم في كشف ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال في إطار من " الالتزام الاجتماعي و" الوعي الجماهيري".

رابعا: الفقراء و تناقضات الواقع الحضري

طغى الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية دون محاولة فهمها في ضوء البناء الاجتماعي من ناحية، وعلاقة البيئة التي تحدث فيها بالريف المحيط بها، والنظام السياسي التي توجد في ظله من ناحية أخرى.

ويكمن هذا الاهتمام بالوحدات الاجتماعية الصغرى في الطابع الامبريقي والتوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية الحضرية من طرف

---

23 المرجع نفسه ، ص *

كشف ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من قهر واستغلال في إطار من " الالتزام الاجتماعي و" الوعي الجماهيري".

رابعا: الفقراء و تناقضات الواقع الحضري

طغى الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية دون محاولة فهمها في ضوء البناء الاجتماعي من ناحية، وعلاقة البيئة التي تحدث فيها بالريف المحيط بها، والنظام السياسي التي توجد في ظله من ناحية أخرى.

ويكمن هذا الاهتمام بالوحدات الاجتماعية الصغرى في الطابع الامبريقي والتوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية الحضرية من طرف النخبة المحلية التي تعادي البحث العلمي، وتحاول تغطية الواقع المدير الذي تعيشه الجماهير المطحونة. فهي تحارب بكل ما تملكه من قوة للحيلولة دون جعل البناء الاجتماعي بما ينطوي عليه من مشكلات وتناقضات في متناول المواطن العادي. ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية لفقراء الحضر تعبيرا صادقا عن تطلعات أولئك الذين يرغبون في الابتعاد عن تناقضات الواقع الحضري، وتقديم وصفات طبية لأمراض اجتماعية معزولة عن سياقها الاجتماعي التاريخي، وإهمالها لعلاقات التبعية والتمايزات الداخلية. وهذا يتماشى وأهداف المنظمة المتمثلة في إحداث إصلاحات جزئية دون المساس بالنظام

علاوة عن فهمها المشكلات العامة بالطريقة الرسمية التي تصاغ بـــها، وبساطة وغلبة الطابع التفاؤلي على نتائجها[24].

وتدفعنا الاعتبارات السابقة إلى القول، بأن دراســـات المنظمـــات الرسمية لفقراء الحضر في مدن قارات العالم النـــامي، كفقـــراء مدينـــة أبيدجان Abidjan، نيروبي Nairoubi، كلكيتا Calvutta، جاكرتا Jakarta، ليما Lima، ريودي جانيرو Rio de Janiero، جـــاءت انعكاســـا للاســـتراتيجية التنموية للبلد المعني. ويبدو أن العمالة الحضرية هي محور اهتمام هـــذه الدراسات. فبيروش Bairoch قدم حلولا للمشكلة في ضوء الاختيار بيـــن تضخم العمالة الحضرية والعمالة الناقصة الريفية. وبسبب ميلـــــه إلـــى التركيز على المشكلات المحدودة، فإنه يعتقد أن البطالة المفرطـــة فـــي المدن قد زادت من اتساع نطاق الفقر الحضري وتدهور الحياة الحضرية بصورة عامة. وفي هذا السياق طرح العديد من الإجراءات الحضريـــة لمعالجة مشكلة الفقر الحضري كالتقليل من حدة النمو الحضري والهجرة الريفية الحضرية[25].

---

[24] Lexs. C., « Interpreting African underdevelopment: Reflections on the ILO Report in Keneya », African Affairs. vol.72, 1973. pp.419-423.

[25] أنظر Lubell .H., Urban development and employment : the perspects of culcutta. Genava. ILO.1974. And Joshi, H., Abidjan: urban developments and employment in the IVORYCoast. Geneva. ILO. 1975 And Sethurman. S., Jakarta: aurban developement and employment. Geneva , ILO1975. and Mc Collum. I.. Boyota: Urban development plans . Geneva ILO. 1975 realities and

تضخم العمالة الحضرية والعمالة الناقصة الريفية. وبسبب ميلـــه إلـى التركيز على المشكلات المحدودة، فإنه يعتقد أن البطالة المفرطـة فـي المدن قد زادت من اتساع نطاق الفقر الحضري وتدهور الحياة الحضرية بصورة عامة. وفي هذا السياق طرح العديد من الإجراءات الحضريـة لمعالجة مشكلة الفقر الحضري كالتقليل من حدة النمو الحضري والهجرة الريفية الحضرية[25].

وفي ضوء هذه النقطة، يمكننا فهم أسـباب تركـيز الكثـير مـن الدراسات على الطاقة الاستيعابية للمدن، قطـاع الفقـراء أو القطـاع الحضري غير الرسمي، تخطيط النمو الحضري، الإصلاحات الجزئيـة، التنمية البديلة... إلخ.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية لمختلف التيارات المهتمة بظاهرة الفقر، إلا أن كثيرا من الدراسات الامبريقية قد أقرت بأن النمو الحضري لا يمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها في فهم ظاهرة الفقر، لأنها تختزل الواقع الحضري وتحوله إلى مجرد قضية سـكانية فنيـة، الأمر الذي يتطلب دراستها في ضوء تناقضات الواقع الحضري المحكوم بإطار اجتماعي- ثقافي- سياسي- اقتصادي. " ومعنى ذلك أن التنميـة

---

[25] أنظر .Lubell .H., Urban development and employment : the perspects of culcutta Genava, ILO,1974. And Joshi, H., Abidjan: urban developments and employment in the And Sethurman. S., Jakarta: aurban. developement .IVORYCoast. Geneva. ILO. 1975 and employment. Geneva . ILO1975. and Mc Collum. I.. Boyota: Urban development .plans . Geneva ILO, 1975 realities and

الاعتبار ما طرحه "كريس غاري" في دراسته عن صغار المنتجين والرأسمالية، من أن الظروف المتدهورة للحياة والضعف التدريجي لإمكانيات صغار المنتجين والفقراء العاملين كي يشاركوا في النشاط المنتج، مرتبط على نحو لا ينفصم بهيمنة وسيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي على الأنماط الإنتاجية المتعايشة معه والتابعة له.

إن استمرارية هذه الأنماط الإنتاجية في وقت واحد، يدعم إنتاج وتوسع أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويسبب لها مشاكل حادة تزيد من تدهور الفئات المدينية الدنيا والفوارق الاجتماعية[26].

---

[26] Lebrun. O.. and Gerry.c, « Petty producers and capitalism », Review of African political economy. N°3. 1975. PP20-32

الفصل الرابع

الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجا

أولا: من هم الفلاحون؟

ثانيا: الفلاحون: نحو تعريف نظامي

ثالثا: تحديد النظام الفلاحي للانتاج في المدينة

الفصل الرابع

الفئات المدينية الدنيا: فلاحو الحضر نموذجا

حاول عدد من دارسي المدينة الإفادة من التراث الذي كتب حولها في صوغ أطر محددة تلائم دراسة واقعها المتغير باستمرار من جهة، وتوجيه مختلف الدراسات الأمبريقية سواء لحل مشكلات معينة، أو لاختبار قضايا نظرية من جهة أخرى. ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا السياق هو افتقاد تعريف محدد وشامل لظاهرة الفلاحين في المدينة، مما أثار في بعض الأحيان نوعا من البلبلة والغموض.

ويعد ماك جي Mc Gee من أبرز من أسهموا في توضيح هذا المفهوم، حينما حاول صياغة إطار نظري بسيط لدراسة الفلاحين في مدن البلدان النامية، مستعينا ببعض الأفكار التي تضمنتها مختلف الثنائيات الاجتماعية. ولقد عرض إطاره هذا في العديد من المقالات والأبحاث الإمبريقية. وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال ما ذهب إليه ماك جي Mc Gee في دراسته: "الفلاحون في المدينة"* من أن التعاريف

* استند النقاش في الجزء الأول من هذه الدراسة إلى الآراء و التصورات التي طرحها ماك جي Mc Gee و ترجمتها عن دراسته التي نشرها في العدد الثاني (1973) من مجلة

التي تركز على الخلفية الثقافية تنطوي على كثير من الأحكـــام القيميـــة. وهنا نجده يطرح تصورا بديلا ينظر إلى الفلاحين على أنهم جزء مـــن نظام فلاحي للإنتاج يتميز بعدد من الخصائص التي تميزه عن نظـــامي الإنتاج الرأسمالي والاشتراكي.

وعلى الرغم من ارتباط العديد من المشكلات المنهجية باســتعمالات هذا المفهوم، إلا أنه قد أتاح لنا قدرا ملحوظا من الحريـــة فـــي تحليـــل وتفسير ظاهرة الفلاحين في المدينة، ولقد كان أحد نتائج اســتخدام هــذا المفهوم في الدراسات الإمبريقية النفاذ إلى قلب الواقع الحضري لتفســير أبعاده تفسيرا عميقا لا يقوم على تسليم مسبق لأنماط ســلوك الفلاحيــن وردود أفعالهم تجاه التغيير الاجتماعي. فضلا عن طرحه إمكانية القيــاس وتجنب الغموض الذي يكتنف تعاريف الثنائيات الاجتماعية.

على أن مينتز MINTZ قدم هو الآخر حكما خاصا بفعالية النظــام الفلاحي، حيث منح أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه في امتصاص معـدلات العمل المتسارعة في مدن البلدان النامية التي تشهد نموا حضريا مذهلا.

وبالرغم أن مفهوم "النظام الفلاحي" يعد مفهوما محوريا في نظــر كل من مينتز MINTZ وماك جي Mc Gee، فإن هذا الأخير يقر بإمكانية

PEASANTO IN THE تحـت عنـوان ORGANISATION HUMAN CITIES : PARADOX, A PARADOX, A MOST INGENIOUS PARADOX

حل معضلة المفاهيم عن طريق تجنب استخدام مفهوم الفلاحين في المدن والنظر إليهم كأفراد يعيشون ويساهمون في نظامها الفلاحي: إنهم جــزء لا يتجزأ من الفئات المدينية الدنيا. بيد أن هناك العديـــد مـــن الشـــواهد الأخرى التي تؤكد الأصول الريفية لأغلبية فئات المجتمع الحضري. غير أننا لا نستطيع التسليم تماما بهذه القضية، على الرغم من أنها لا تخلو من الصدق. إذ الملاحظ أن القيم التقليدية لا تلعب دورا واحدا في كل مـــدن البلدان النامية. وبدون الدخول في مناقشـــات تفصيليـــة حـــول الريفيـــة والحضرية، فإننا نستطيع الوصول إلى نتيجة أساســـية، هـــي أن القيـــم التقليدية ما تزال تمارس تأثيرا هاما على سكان مـــدن البلـــدان الناميـــة. ويبدو أن أغلب هؤلاء السكان قد عاشوا حالة الصـــراع بيـــن ثقـــافتين متباينتين. فمنهم من تخلوا تماما عن ثقافتهم الريفية، ومنهم من يعيشـــون في المدينة بأجسامهم، بينما يعتمدون عن ثقافـــة القريـــة فـــي ســـلوكهم ومعتقداتهم. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلـــى القـــول بضرورة تجنب النظرة البنائية الاستاتيكية للعناصر الثقافية الريفية فـــي مجتمع حضري، إذ أنها تخضع للتغير والتعديل دون أن تفقد في بعـــض الأحيان أسسها ودعائمها. ولا نستطيع أن نغفل هنا الإشارة إلى ظـــهور مدرستين أساسيتين: ترى الأولى(التنظيمية) أن وصف الفرد بالحضريـــة أو الريفية يتوقف على طبيعة السلوك الصادر عنـــه، فـــي حيـــن تســـلم المدرسة الثانية(الإيكولوجية) بأن هذا الوصف يتوقف على عدد ســـكان

المنطقة التي يعيش فيها الفرد على اعتبار أن المدرسة الإيكولوجية تميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الحجم (الحسيني: 1980، 115).

ومن هنا تبدو الأهمية التي تعيرها الكثير من النظريات لمسألة التريف، الهجرة والتكيف، الفروق الريفية الحضرية، المقابلة بين نوعين متباينين من المجتمعات، المتصل الريفي، الحضري...الخ. ومع ذلك كله -كما يعتقد الحسيني- فإن المدينة تميل في نهاية الأمر إلى التعبير عن ثقافة حضرية عامة تتجاوز كل الثقافات الفرعية التي تعبر عن الجماعات المختلفة. وضمن هذا المسعى سنكتفي هنا باستعراض ومناقشة إحدى الثقافات الفرعية في المدينة، وذلك بالاعتماد على تصورات ماك جي Mc Gee الواردة في دراسته -الموسومة: " الفلاحون في المدينة...".

وبغض النظر عن التحولات السريعة التي تعتري الأبنية الحضرية، فإن تصورات ماك جي Mc Gee ما تزال تحتل أهمية بالغة في الدراسات الحضرية. ولا يعود ذلك إلى صدق هذه التصورات بقدر ما يعود إلى ارتباطها بحياة الكثير من مدن البلدان النامية التي تتداخل فيها الحياة الريفية والحضرية. ولم أتوقف عند حدود طروحات ماك جي Mc Gee ، بل حاولت إعطاء صورة مختصرة عن التطورات التي اعترت الأنساق النظرية المعنية بالفئات الدنيا بما في ذلك فلاحي الحضر.

أولا: من هم الفلاحون؟

إن أي استعراض للتراث الغزير الذي كتب حول مفهوم الفلاحين يترك لدى القارئ انطباعا قويا يتمثل في وجود اختلاف كبير حول "من هم الفلاحون"* و تقارب كبير في أنهم "أفراد ريفيون". ولعل ردفيلد Redfield هو أحسن من لخص هذه الفكرة على النحو التالي: " الفلاح هو فرد ريفي أولى نظامه الحياتي القديم أهمية كبيرة للمدينة" (ردفيلد Redfield 1966:31). ويتخذ ولف wolf موقفا مشابها إلى حد كبير عندما يقول" لقد تكلمنا عن الفلاحين كمزارعين ريفيين أو أنهم يرعون الأرض و يربون الماشية في الريف، ويسعون إلى الإنتاج من أجل الربح، أما فائض إنتاجه فيتحول إلى الأسواق الحضرية...." (ولف wolf 1966:2). ومن السهل استخلاص نتائج مشابهة من كتابات بعض الباحثين حول موضوع الفلاحين.

ولعل ما قدمه مانجين MANGIN في كتابه: " الفلاحون في المدينة....".هو التحدي الواضح للتفسير التقليدي للفلاحين كأفراد ريفيين، وبالتالي فإن التناقض المتعلق بالقضية المطروحة حول "ريفية الفلاحين" يتجلى في كيفية تحضرهم يتضح من مقدمة مانجين MANGIN، أن

* لقد شارك الفلاحون في القرن العشرين في الحركات الاجتماعية و السياسية، كما وقعت انتفاضات فلاحية وحدثت مشاركة فعالة في الحركات الوطنية في بلدان العالم الثالث.

الفلاحين في المدن، هم أفراد ريفيون انتقلوا إليها حاملين معـــهم "طــرق حياتهم" التي تستمر معهم وتوجههم في مختلف مناحي الحياة.

ولقد جسد هذا الموقف حينما قال: طالما أن كل تعاريف الفلاحيــــن تتضمن الإتصال بالمدن، فإننا نستطيع القول بأن الفلاحين كانوا يـــأتون إلى المدن. فمنذ قرون عديدة وسكان الأرياف يزورون المدن ويقيمـــــون فيها، يحتفظون بالعديد من أنماط السلوك ويغـــيرون أخـــرى. (مـــانجين MANGIN، 1970).

فبدون استخدام تصـــور ردفيلـد Redfield لمتصــل "الفولــك- حضري" وبدون الأخذ بعين الاعتبار أهمية خصائص ســـكان الأحيـــاء المتخلفة، يعتقد مانجين أن غالبية الفلاحين في المدن يحملون معهم الكثير من ثقافتهم الريفية و ينقلون بعضها إلى أطفالهم. ففي الولايات المتحـــدة يعتبر الكثير من سكانها من الجيل الثاني أو الثالث للفلاحيــــن (مـــانجين MANGIN: 1970، 19-20).

وبرغم النقاط الهامة التي تضمنها الإطـــار الـــذي قدمــه مـــانجين MANGIN ؛ إلا أنه ينطوي على تأكيد مبالغ فيه "للخلفيـــة الثقافيـــة"، ولا يضيف شيئا جديدا للتراث المتداول حول المتصل الريفـــي-الحضـــري. فالأفراد ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حاملين معهم عاداتهم وأنماط سلوكهم التي تعلموها في بيئتهم الأصلية، وكمــــا يعتقـــد مانجين MANGIN فإنهم من غير المحتمل أن يتخلصوا من هذه المكونـــات

الثقافية فور وصولهم إلى المدينة، بيد أنهم يغيرونـــها و يكيفونـــها بعـــد الإقامة في المناطق الحضرية. ليس هذا جوهر اختلاف ماك جـــي Mc Gee مع مانجين MANGIN، لكنه يعتقد أنه قدم تفسيرا "مدرجـــا" لوجـــود الفلاحين في المدينة عن طريق استخدامه لمفهوم استمرار الثقافة الريفيـة كإطار مرجعي للتفسير. وفي قيامه بهذا العمل، نلاحـــظ تـــأثره الشـــديد بمحتوى النقد الموجه لمدخل ردفيلد-تونيز REDFIELD-TONIZ (إطـــاره التصوري ما هو إلا صورة لهذا النقد). فلقد خصص جزءا كبـــيرا مـــن مقدمة دراسته لنقد مفاهيم "محدودية السلعة" و" ثقافة الفقر"، وهي مفـــاهيم الفقراء والفلاحين التي تركز على قلة حراكهم ومقاومتهم للتغيير. ولقـــد ذهب مانجين إلى أن الحقائق المتزايدة تشير إلى عدم استمرار هذه الحالة في كل من الريف والمدينة (في أمريكا اللاتينية على الأقل)، لذلك نجـــده يقول: "عندما يهاجر سكان الريف إلى المدن، فإن نمط التطلع المحـــدود السائد في المجتمع المغلق لن يستمر أكثر من جيـــل (مـــانجين MANGIN 28:1970). وهكذا يبدو واضحا أن هذه الفكرة تناقض ولو جزئيا، فكرته السابقة.

ورغم أهمية هذه المناقشة " لسلوك الفلاحين " فإنها لا تقدم ســـوى إسهاما بسيطا لتعريف " الفلاحين الحضريين"، ذلك لأنها كشفت عـــن أن سلوك الفلاحين يختلف اختلافا ضئيلا بين الريف والمدينـــة. لـــذا فمـــن الصعب جدا فهم الأسباب والدوافع التي جعلت مانجين MANGIN يســـتخدم

مفهوم " الثقافة الريفية". وأول ما يمكن تسجيله في هذا المجال هو أنه لا يستطيع تجنب تعريفات " الخاصية الريفية "للفلاحين في حالة ما إذا عرف الفلاح على أساس مكان الإقامة ومختلف الخصائص التي يفترض أنها تشكل جزءا من البيئة الريفية..كيف يستطيع الفلاحون الاستمرار في المدينة؟... من الطبيعي أن يبقوا فلاحين في حالة إذا ما احتفظوا بالثقافة الريفية.

ولعل الحالة الأكثر وضوحا والأدق تعبيرا للإبقاء على مفهوم "الفلاحين الحضريين*" هي الانتشار الواسع للهجرة في أجزاء عديدة من العالم، أينما الحصول على الأجر كما يقول ماير MAYER هو جزء لا يتجزأ من...حياة الفلاح (ماير MAYER). ولسنا هنا في وضع يسمح بانتقاد القضايا التي طرحها ماير MAYER حول الفكرة القائلة بأن المهاجرين الذين ينتقلون من مكان لآخر قد ينظرون إلى عملية اكتساب الأجور في المراكز الحضرية كجزء من حياتهم الفلاحية، لكن النقطة الأساسية التي تثير النقاش هي من غير ريب تتعلق بوضعهم عند الإقامة في المدينة، فإذا كانوا عمالا أجراء في المصانع، فإنه من دون شك

* في الوقت الذي قد توجد فيه هوة واسعة بين القروي ذي الثقافة البسيطة و المتحضر ذي الثقافة المعقدة، فإنه لا يوجد دليل على أن المهاجر ينتقل بالضرورة من قطب إلى القطب المقابل.

يشكلون جزءا من البروليتاريا الحضرية، وليس الريفية، أما إذا كانوا يعملون في المزارع(للحصول على أجر)، فهم يشكلون بطبيعة الحال بروليتاريا ريفية. بيد أن استمرارية الهجرة الدورية لمدة طويلة يطرح بعض المسائل الهامة المتعلقة بطبيعة البناء الطبقي الذي قد ينشأ في هذه المجتمعات.

هذه إحدى الميادين البحثية التي أثارها مانجين MANGIN. وبالنظر إلى تزايد عدد دراسات وبحوث الأنثروبولوجيا الحضرية خاصة حول مدن العالم الثالث، يعتقد ماك جي أنه من الضروري وضع مفهوم مانجين MANGIN "الفلاحين الحضريين" على محك الواقع خشية أن يستعيد تأثيره السابق ويرسم مكانته في تراث العلوم الاجتماعية إن هذا التخوف لا يتماشى مع تصنيف ورسلي WORSLEY للمهن الحضرية الدنيا (الفقراء الذين يعملون في صناعة السلع، عمال الورشات المعرقة؛ بيع الإنتاج المنزلي الحرفيون المستخدمون ذاتيا؛ الباعة المتجولون؛ عمال الأجر العرضيون والحمالون وغاسلو السيارات؛ جامعو القاذورات؛ المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى؛ الشحاذون والعاطلون عن العمل) التي ترتبط في مجملها بالمهاجرين والفئات القابعة في قاع المدينة. وبدون الدخول في تفاصيل هذه المهن التي تصنف حديثا تحت مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي، يشير ورسلي WORSLEY إلى أن المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة (مثلا) تسمى أحيانا بتحضر

الكفاف أو الفلاحين الحضريين، وذلك تماشيا مع نموذج شيانوف SHAYANOV الذي ينظر للأسرة الفلاحية كوحدة اقتصادية مستغلة ذاتيا. وهنا نجد ورسلي WORSLEY يؤكد أن الفلاحين الحضريين يعبئون عادة روابط القرابة والعرق وغيرها في الحصول على بعض ما يريدونه. إنهم ينتجون ويبيعون معا. وفي هذه الحالة يفضل ورسلي WORSLEY وصف الفئات التي تملك وسائل إنتاج بسيطة (عربة مثلا)؛ الفلاحين الحضريين بدلا من رأسمالي "الفلس" أو الرأسمالية الرثة، لأنهم يملكون مقادير قليلة جدا من المال والبضاعة.

وإذا كان هؤلاء الباحثون يضعون مقاييس محددة لدراسة فلاحي الحضر، فإن بعض المتخصصين يصفون سكان مدن البلدان النامية بالريفية المتأصلة فيهم رغم إقامتهم بالمدينة لمدة طويلة واستخدامهم لوسائل متطورة. ولم يخف بعضهم ذلك الارتباط القوي بين هؤلاء السكان وثقافة الفقر وخاصة سكان الأحياء المتخلفة.

وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة السلوك الحضري والريفي في المدينة، فسنحاول في بقية هذه الدراسة تكملة ما أثاره ماك جي Mc Gee حول فلاحي المدينة.

ثانيا: - الفلاحون : نحو تعريف نظامي.

تميل الدراسات المعنية بالفلاحين إلى تأكيد حقيقة أساسية هي وجود تباعد في الاتفاق حول شمولية تعريف " ثقافة الفلاحين " وتقارب كبير حول المظاهر الاقتصادية لحياة الفلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الناجمة عن ما وصفه ولف WOLF بمختلف الأنماط البيئية، فالدارس لأعمال ولف WOLF (1966) ناش NASH (1966) و فيرث FIRTH (1946) يتوصل إلى أن هناك اتفاقا عاما حول المظاهر الاقتصادية للنمط الفلاحي الريفي. بيد أن تطوير تعريف اقتصادي للفلاحين في المدن يتطلب النظر إليهم في سياق نظام إنتاجي يختلف عن كل من الاشتراكية والرأسمالية. ويعتبر شايانوف SHAINOV من أوائل الباحثين الذين سلموا بأهمية هذه النظرية في العشرينات، وكذا فرانكلين FRANKLIN الذي توصل إلى نفس النتيجة في الستينات، على أن أخطر ما قدمه هذا الأخير هو تحديده في مفاهيم لثلاثة أنظمة رئيسية للإنتاج: فلاحي، رأسمالي، اشتراكي.

إن عملية العمل هي المميز الأساسي للمؤسسة. ففي الاقتصاد الفلاحي يستخدم المنظم كل العمل المتوفر من عمل أفراد الأسرة الذين قد يجدون عملا بديلا أو تشغيلا إضافيا، هذا ما يفسر تنوعات المجتمعات الفلاحية التاريخية، أما في حالة عدم توفر هذه المصادر فإن صاحب المؤسسة يستخدم أقرباءه...ففي النظامين الرأسمالي والاشتراكي يصبح

العامل سلعة، يؤخذ ويطرد من لدن المؤسسة، وفقا للتغيرات في مستوى المنظمة، درجة الميكنة، مستوى طلب السوق للمنتوجات. ولهذا السبب على الخصوص لإدخال الميكنة ونظام المصنع أهمية قليلة -قام النظام الرأسمالي للإنتاج بتشويه وتمزيق المجتمعات التقليدية، وإدخال مقاييس غير معروفة لتقييم الفرد (فرانكلين FRANKLIN، 1965:148-149).

ولا شك أن ميزة مثل هذا التقسيم لأنظمة الإنتاج ينطوي على فوائد محققة في دراسة الفلاحين، ذلك لأنه كشف عن أن أغلبية المؤسسات الفلاحية قد تكون مزارع عائلية، كما أنه لم يستبعد وجود المؤسسات الفلاحية مثل الصناعة المنظمة عائليا أو البيع بالتجزئة في المدن. وهذا ما يعنيه فرانكلين FRANKLIN حين يقول: "يتجاهل الإطار التصوري التقسيم الزراعي-الصناعي، فعلى هذا المستوى من التعميم نجد هذا التقسيم ينطوي على أهمية قليلة، فالزراعة قد تتدرج ضمن الأنظمة الثلاث للإنتاج، وكذلك الصناعة، وباعتراف الجميع، فإن الزراعة هي النشاط المسيطر في المجتمعات الفلاحية - الشعبية - التقليدية، آخذين بعين الإعتبار احتمال ظهور نظام رأسمالي للإنتاج يهتم بالأنظمة لا بالمجتمعات (فرانكلين FRANKLIN، 1965:148).

ولقد أولى فرانكلين FRANKLIN مظاهر النظام الفلاحي للإنتاج أهمية خاصة بحيث جاءت الحقائق التي طرحها في هذا الصدد مقنعة. بيد أن قصره لمفهوم المؤسسة الفلاحية على الوحدة العائلية لا ينطوي

على فوائد كثيرة، لذا يعتقد ماك جي أنه من الممكـــن إيجـــاد مؤسســـات اجتماعية أخرى (الجماعات العمومية، الجماعات القروية والقبلية) تســـير كوحدات للإنتاج وتستخدم "إجمالي" العمل(بوها نـــان BOHANNAN 1955).
ولقد كشفت الدراسات التي أجريت على المصانع اليابانية -الصغيرة- أن بعض المؤسسات تؤجر العمل وفقا للنظام الرأســـمالي ولا تلجـــأ إلـــى طردهم في بعض الأحيان عندما يتصرفون على نحو عقلانـــي (ابجليـــن ABEGGLEN 1958). وهكذا يبدو واضحا أن التعريف النظامي للنســـق الفلاحي لا يستبعد مفهوم "الثقافة" وبالفعل، فإن الانطبـــاع الشـــائع بـــأن صاحب المؤسسة يستخدم "إجمالي" العمل المتوفر في العائلـــة يفـــترض "المواقف الثقافية". ولا يدل تعريف الفلاحين* هذا على أنهم ســـيتبنون أو يقاومون التغير بحكم وضعهم الاجتماعي. فالبيانات المتاحة لدينا (مـــاك جي) تشير إلى أن الفلاحين قد يتصرفون مثل الرأســـماليين، لكـــن مـــن الصعب جدا بالنسبة للرأسمالي أن يتصرف مثل الفلاحين، ومـــع ذلـــك الميزة الأساسية لمثل هذا التصور إمكانية تعريف وقياس أنشطة الفلاحين في المدينة. هذه إحدى المتطلبات الأساسية لدراسة المظـــاهر الســـلوكية للفلاحين.

---

* يرى فوستر FOSTER أن نظرة الفلاح للعالم تختلف كثيرا عن نظـــرة بقيـــة أفـــراد المجتمع. فهوفرد محافظ يقاوم التغير و لا يستغل الفرص الاجتماعية والاقتصادية الجديدة.

ثالثا:-تحديد النظام الفلاحي للإنتاج في المدينة

إن تطبيق التصور المفاهيمي الفرانكليني لدراسة مدن العالم الثالث يتطلب فهم بنائها الاقتصادي. وفي هذا السياق يعتبر النموذج الأكثر استخداما هو النموذج الذي ينظر إليها في ضوء تعايش نظامين إنتاجيين مختلفين-أحدهما مشتق من الأشكال الرأسمالية للإنتاج، والآخر من النظام الفلاحي الإنتاجي. ولقد جسد جيرتز GEERTZ هذا الموقف عندما ميز بين نمطين من الإنتاج: اقتصاد البازار، واقتصاد المؤسسة المتمركزة، وذلك من خلال الدراسة الإمبرقية التي أجراها في الخمسينات لمدينة مود جوكيطو MODJOKUTO بأندونيسيا. يشبه هذا التصور نموذج الثنائية التكنولوجية، التي وضعها هيجنس HIGGINS (1956) ، والثنائية الاجتماعية التي صاغها بوك BOEKE (1953).

ويختلف هذا النموذج في تركيزه على نظاميين للإنتاج باعتبارهما أنظمة فرعية تترابط مع بعضها بعضا في علاقات ديناميكية إرتدادية التأثير. ويتخذ سانتوس SANTOS موقفا مختلفا عن سابقيه. فقد ذهب إلى أنه يمكن وصف النظاميين الفرعيين وصفا دقيقا إذا استعمل مفهوم CIRCUIT لوصف العلاقات الداخلية لمختلف الأنظمة الفرعية التي هي جزء من

البناء الاقتصادي المعقد للمدينة. و لقد قدم سانتوس SANTOS تفرقة بين نوعين من الأنظمة: الأول، أطلق عليه "النسق العلوي" والثاني "النسق السفلي" UPPER AND LOWER CIRCUITS. يشمل النظام الأول على الأنشطة الاقتصادية التالية: النشاط المصرفي، التجارة الخارجية الصناعة والخدمات الحديثة، البيع بالجملة، وبعض أشكال النقل (الملاحة، النقل الجوي). أما النوع الثاني فيتضمن الصناعة ذات الرأس المال غير الكثيف،الخدمات، التجارة. وبطبيعة الحال، توجد أنواع من الأنشطة الوسيطة التي لا تقلل من أهمية نموذج النظامين. وبالإضافة إلى هذه التفرقة بين أنشطة النظامين الاقتصاديين، فإنه من الممكن أيضا التمييز بين أفراد كل نسق رغم أن بعضهم قد يبيع مؤقتا عمله للقطاع الآخر، لكن لوحظ في هونغ كونغ HONG KONG أن الباعة المتجولين لا يرغبون في العمل " الدوري" بالمصانع للحصول على دخل إضافي. والجدول التالي يبين الخصائص الأساسية لهذين النظامين:

الخصائص	النسق العلوي UPPER CIRCUIT	النسق السفلي LOWER CIRCUIT
التكنولوجيا	الرأس المال الكثيف	العمل الكثيف
التنظيم	بيروقراطي	منظم عائليا
رأس المال	متوفر	قليل
ساعات العمل	منتظمة	غير منتظمة
الأجور المنتظمة	عادية(نظامية)	غير مطلوبة

التجارة في غرب أفريقيا... يملن لاستثمار دخولـــهن بغـرض إتاحـة الفرص لتعليم أطفالهن. وهذا لا يعني أنهن لا يحبذن الاستخدام الإجمـالي لعمل الأسرة والمساهمة في ميزانيتها، بل بالأحرى يحاولن إيجاد الفرص الملائمة لأطفالهن كي يدخلوا قطاع الأجر أو النسق العلـــوي لاقتصـاد المدينة.

فعندما يعمل عدد كبير من أعضاء الأسرة في سوق واحدة، يحدث نوع من الخلط، فغيرتز GEERTZ يشير في دراسته التي أجراهـا علـى نظام البازار في "مودجوكيطو" إلى أن عمل الأسرة بكل أفرادها في نفس السوق يؤدي إلى فتور علاقاتها بحيث يصبح كل فرد ينظر إلى الآخـر نظرة "باردة" كما يفعل تقريبا إزاء أي تـاجر آخـر (غـيرتز GEERTZ 31:1963). وهذا يدل على أن مختلف أعضاء الأسـرة قـد يمارسـون أنشطة اقتصادية مستقلة، مع عدم استبعاد احتمال استحواذ رب الأسـرة على "كل" دخول أعضائها؛ وفضلا عن ذلك، أوضح غـيرتز GEERTZ أن الرجل الذي يرغب إدخال ابنه إلى نظام البازار التجاري لا يرغـب دائما في تمهينه، بل يعطيه بعض السلع ليتصرف. وبالإضافة إلى ذلـك أكد ديوي DEWEY في دراسته التي أجراها على (فلاحي سـوق جافـا) الأساس العائلي للوحدات التجارية أثناء تعرضه لمناقشة الصعوبات التـي تصادف الفرد عندما يرغب في أن يصبح تاجرا. لهذا السبب، غالبا مـا ينحدر التجار من العائلات ذات التجربة السوقية، ويدربون من طـرف

الكبار؛ فالشخص الذي ليست لديه خبرة والمدرك للأخطار يخشى المنافسة، ويتردد في الدخول إلى النظام التجاري (ديوي DEWEY 39:1962).

ونستطيع أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات التي ركزت على الجانب الاجتماعي للوحدة التجارية. فلقد أوضح كابلان KAPLAN في دراسة السوق بالمكسيك أنه: من المهم تأكيد حقيقة أن كل البائعين في ساحة السوق يمثلون الأسر وليس المؤسسات، ومما يؤيد هذا التصور"طريقة تصرفهم" (كابلان KAPLAN 37:1965).

وهناك محاولات حديثة نسبيا سعت إلى تدعيم التصور الشائع حول الأساس الاجتماعي للتنظيم الاقتصادي. ولقد أجريت هذه المحاولات في العديد من مدن جنوب شرق آسيا أينما الجزء الكبير من قطاع التوزيع في المدينة يسيطر عليه الأجانب الصينيون. فلقد اهتم تيان TIEN (1952) بتوضيح الأساس الاجتماعي للباعة-بالتجزئة- والتشغيل في كوشينغ KUCHING مبينا في نفس الوقت أن الإرتباطات القرابية والفئوية هي العوامل الكامنة وراء التمركز في بيع سلع معينة في تقديم الخدمات وفي مختلف الصناعات. ولقد زاد سكينر SKINNER (1957) وجهة نظر تيان TIEN وضوحا حينما كشف عن شيوع نفس النمط لدى صينيي BANGKOK، موضحا أن هذه الظاهرة تميز التنظيم الاقتصادي للصينيين في جنوب شرق آسيا.

تقدم الدراسة التي أجراها ماك جي حول الباعة الجائلين في هونغ كونغ HONG KONG حقائق أخرى لتعريف الفلاحين الحضريين. ففي الميتربوليس الدينامي الذي ازداد عدد سكانه إلى 3,5 مليون في سنة 1971، حدثت تغيرات راديكالية، فتحول من اقتصاد مستقر راكد....إلى مجتمع صناعي دينامي يضاهي أكبر المراكز الحضرية الصناعية(هوبكينس 1971). و رغم هذه التغيرات الاقتصادية التي شهدتها هونغ كونغ خلال العشريتين الماضيتين، فإن نظامي الإنتاج استمرا في الوجود في مناطقها الحضرية. وبرغم شيوع هذا الانطباع وقوته، إلا أن الشواهد الإمبريقية تؤكد التغلغل والسيطرة التدريجية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على النظام الفلاحي الإنتاجي.... وبالتالي تساهم المصانع الكبيرة في الإنتاج الصناعي داخل المستعمرة بمعدلات جد مرتفعة، بيد أن تغلغل الرأسمالية كان أقل وضوحا في القطاعات التوزيعية لاقتصاد المدينة، وعلى الخصوص قطاع البيع بالتجزئة. إذ يضم هذا القطاع أنشطة الباعة على الرصيف الذين يبيعون المواد الغذائية والمنسوجات والملابس، ويقدمون مختلف الخدمات ذات الأهمية في حياة الإنسان الحضري.

مما لا شك فيه، أن الباعة الجائلون يشكلون جزءا من بناء هونغ كونغ الاجتماعي، فعددهم ازداد بسرعة في الخمسينات كنتيجة لارتفاع عدد اللاجئين القادمين من الصين. وبرغم الزيادة السريعة في فرص

العمل في القطاع الرأسمالي (خاصة المصانع)، فإن عددهم قد تزايد خلال الستينات، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 50.000 و 60.000 ، ثلثهم يوجد في هونغ كونغ والبقية في كاولون KOWLOON ، ومن الواضح أن الباعة الجائلين يشكلون جزءا رئيسيا من قطاع البيع بالتجزئة في هونغ كونغ، وهم يشبهون ما وصفه غيرتز GEERTZ سابقا:" الفلاحون جزء من النظام الفلاحي للإنتاج". وفي هذا السياق، تقدم الدراسة التي أجريت سنة 1969على 542 بائعا متجولا معلومات لتدعيم هذه الفكرة (ماك غي Mc Gee، 1970):

أولا: أن 88 % من وحدات الباعة الجائلين تملكها الأسر ملكية مشتركة بين الزوج والزوجة.

ثانيا: أغلب هذه الوحدات تستثمر قليلا من رأس المال، أقل من 2100 دولار، ويحصل غالبية الباعة على دخل شهري أقل من 600 دولار، ويقوم أعضاء العائلة الذين يعملون وقتا طويلا وبدون انتظام، بعملية البيع دون الحصول على أجر مستقر. أما في ما يتعلق بالسلع فإنهم يحصلون عليها من مصادر عديدة، وعندما تصبح بين أيديهم تحدد أسعارها وفقا لاتفاق البائع والمشتري، وغالبا ما يتم تحكيم البائع نفسه.

هذا، وتشير البيانات المتعلقة بخصائص الباعة الجائلين إلى وجود بعض التشابه فيما بينهم. فأكثر من 40 % يزيد عمرهم عن 40 سنة، وحوالي 61 % من عينة البحث مارسوا عملية البيع المتجول منذ ما يزيد

AKINOLA عن جانب من هذه المشكلة حين قسم الصناعة في عبدان إلى ثلاث مجموعات: الصناعة اليدوية والتقليدية، الصناعية الصغيرة الحديثة، والصناعات الضخمة. فالمجموعة الأولى، تتضمن أنشطة الغزل والنسيج والصناعات الفخارية، وتتميز بصغر حجمها، وغالبا ما يملك "الوحدة" الفرد أو العائلة، وهي تتطلب القليل من رأس المال و تتمركز تقريبا قرب مقر إقامة العامل، وتستخدم الحرف الموروثة أو الحرف التي تمارسها ذرية معينة. ما في ما يتعلق بالمجموعة الثانية، فقد لاحظ أكينولا AKINOLA ، أن الاختلاف الأساسي بينها وبين المجموعة الأولى، يتجلى في عدم استخدامه "للعمل" و"التمهين" على أساس الارتباطات الدموية فحسب. وإلى جانب هذا، تستخدم أقل من 10 عمال يحصلون على أجر محدد. وبخصوص الخدمات الصناعية مثل إصلاح السيارات فيبدو أنها تتميز ببعض أشكال التشغيل التي ترتب ابتداء من "الفلاحي" إلى "الرأسمالي" وتنتشر هذه الأنماط الصناعية عبر غالبية مدن العالم الثالث، وهذا ما تؤيده الشواهد الإمبريقية وتدعمه.

وبناء على ما تقدم يخلص ماك غي Mc Gee إلى عدد من النتائج التي نجملها على النحو التالي:

أولا: حاول وليم مانجين W.MANGIN في كتابه:" الفلاحون في المدينة " أن يقدم تعريفا لفلاحين في مجتمع المدينة في ضوء احتفاظهم بالثقافة الريفية، ولقد حاول ماك غي الإشارة إلى أن هناك طرقا أخرى

لتحديد فلاحي مدن البلدان النامية، ومن أهم هذه الطرق هي النظر إليهم كجزء من نظام فلاحي للإنتاج له سماته وخصائصه. وعلى الرغم من ارتباط العديد من المشكلات بتحديد هذا النظام، إلا أن مزاياه كثيرة وترتبط بإمكانية قياسه في السياقات الثقافية المختلفة، عدم تحديده لردود أفعال الفلاحين في مواجهة التغيير الاجتماعي، عدم تداخله مع تعاريف الثنائية الريفية الحضرية، فضلا عن طرحه إطارا ملائما لتحليل التغيير في المناطق الحضرية.

ثانيا: وفي مواجهة الانتقادات التي توجه إلى مثل هذا التصور، يعتقد ماك غي أن حل هذه المعضلة يكمن في كفنا عن استخدام مصطلح "الفلاحين" في المدينة على اعتبار أن المسألة بسيطة تتعلق بجماعات من السكان تعيش في عدد من مدن البلاد النامية وتساهم في النظام الفلاحي للإنتاج، لكن يصعب إدراجها في أي من التعريفين التقليديين " للفلاحين " و"البروليتاريا" أو " البورجوازية الصغيرة " لذا يبدو جليا أن المفهوم الذي يصور هذه الجماعة هو" شبه البرولتياريا".

تشكل هذه الفئة الاجتماعية نسبة عالية من سكان المدن، وتتزايد بوتيرة عالية بفعل الهجرة والزيادة الطبيعية، وتتناقص في بعض الأحيان نتيجة التوسع في العمالة المؤجرة أو العودة من جديد إلى العمل الزراعي وما يرتبط به من أنشطة، ولا نستطيع هنا تجاهل ما يثيره مفهوم"شبه

البروليتاريا" من قضايا بحثية في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية، نجملها في التساؤلات التالية:

1-هل الانتماء إلى شبه البروليتاريا يسهل عملية تكيف المـــهاجرين مع البناء السوسيو-اقتصادي الحضري؟

2- ما هي الطاقة الاستيعابية لقطاع شبه البروليتاريا مقارنة بالقطاع المؤجر؟

3- هل يساهم هذا القطاع في التكوين والتنمية؟

4- ما طبيعة العلاقة التي تربطه بالمجتمع الريفي؟

5- ما مدى ملاءمة النسق القيمي لأفراد هذا القطاع بالنسق القيمـــي الحضري؟

6- ما مدى اعتماد شـــبه البروليتيريـــا علـــى العلاقـــات الأوليـــة والقرابية؟

تؤكد المعطيات المتاحة لدينا، أن معلومات عن الفلاحين في مـــدن البلدان النامية قد استقيناها من الدراسات الإنثروبولوجية، الشيء الـــذي يدفعنا إلى القول أنه ينبغي على الأنثروبولوجية مواصلة العمل الأكاديمي ودراسة القضايا المشار إليها أعلاه (ماك غي) .

وبهذا الخصوص تشير الدراسات الأنثروبولوجية التـــي اهتمـــت بشبكة العلاقات الاجتماعية، المجاورات الســـكنية الحضريـــة، الـــهجرة

الريفية-الحضرية والتكيف* الذاتي للفلاحين في البيئة الحضريـــة إلـــى استمرار الثقافة الريفية والعلاقـــات الاجتماعيـــة الأوليـــة والتضـــامن العضوي والآلي. وتعتبر دراسة جانز GANS عن القرويين الحضرييـــن، وساقا عن العزلة الاجتماعية لفقراء الحضر، ولومنيتز LOMNITZ عـــن مدينة الأكواخ، أمثلة واضحة عن تدعيم التصور السابق.

ومن ناحية أخرى، تميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بـالتحضر إلى إبراز كل من عوامل التفكك والتكامل داخل الحياة الحضرية. فثمـــة شواهد تؤكد أن التحضر قد أضعف العلاقات والروابط التقليدية كروابـــط القرابة والجيرة. بيد أن الواقع الملموس يشير إلى عكس ذلك في أغلبيـــة البلدان النامية التي تمر بمرحلة خطـــيرة مـــن تطورهـــا الاجتمـــاعي والاقتصادي، ألا وهي ارتباط التحضر بتقوية الانتماءات القبلية وتعـــايش الأنساق القيمية الريفية مع الأنساق القيمية الحضرية.

---

* تشمل دراسات التكيف على الإهتمامات الآتية:

1. الدراسات التي تنظر إلى الإستراتيجيات التي تستخدم مرونة الروابط الاجتماعية مـــن خـــلال امتداد القرابة، روابط القبيلة، الروابط الإقليمية، و روابط الصداقة.

2. الدراسات التي تصف نقل النماذج التنظيمية و البنائية من المجتمع المحلي القروي إلى المدينة.

3 الدراسات التي تصف المشكلات التي تنبثق عن تكوين جماعات جديدة متماثلـــة و متماسكة في بيئة حضرية غير متجانسة.

بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها في نهاية هذه الدراسة، هي الأهمية الإنتاجية-الخدمية- الاستيعابية للقطاع الحضري غير الرسمي ودور الفئات شبه البرولتيارية في التنمية الحضرية، وارتباط أغلبية أنشطته بالمهاجرين الذين يحافظون على ارتباطاتهم الريفية، ويؤسسون أخرى للتكيف مع الواقع الحضري الجديد.

وقد يكون من المفيد أن نختتم هذه المناقشة بتناول أهم التحولات التي اعترت الأنساق النظرية في مجال السيوسيوجيا الحضرية، وخاصة تلك المعنية بالفئات المدينية الدنيا. فرغم أهمية ما طرحه مانجين MANGIN و ماك غي McGee ومينتز MINTZ وغيرهم، إلا انه قد ثارت من جديد في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية، مناقشات كثيرة حول إيجاد المدخل الملائم لدراسة فقراء وفلاحي المدن. وفي خضم هذه المراجعة النقدية للنظرية، ظهرت محاولات نظرية جديدة في أوربا تحاول تفسير ظاهرة الفلاحين وفقراء المدن وفق مجموعة من القضايا والمفاهيم المستقاة من واقع البلدان النامية. تركز هذه المحاولات النظرية الجديدة على القطاع الحضري غير الرسمي* الذي شكل ركيزة

* يتسم القطاع الحضري غير الرسمي بسهولة الدخول، الإعتماد على الموارد المحلية، ملكية العائلة للمشاريع، تعمل مؤسساته على نطاق ضيق، عمل مكثف و تكنولوجيا مكيفة، المهارات المكتسبة خارج نطاق المدرسة الرسمي، يمارس نشاطه في أسواق غير منظمة-غير محمية- غير رسمية و تنافسية، العمال غير محميين من ناحية ساعات العمل الحد الأدنى للأجور،

الحوار الأكاديمي منذ السبعينات عندما طـــرح هـــارت HART ثنائيـــة " رسمي-غير رسمي " بدلا من ثنائية " تقليدي-حديث"، ويتجلى الاختلاف بين ثنائية هارت HART و ثنائية: (تقليدي-حديث)، في أن الأولى تركـــز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتعير قليلا من العناية لبقية خصائص المؤسسة. وفضلا عن ذلك، يثير مفهوم " تقليدي " نوعا من الاستخفاف باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليـــدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته كجزء لا يتجـــزأ من ثقافة الأمة وهويتها. أما الثنائية: "رسمي-غير رسمي" فتبدو محـــايدة ولا تقول شيئا أكثر من تســـليمها بفكـــرة لا رســـمية بعـــض الأنشـــطة

المرض، التقاعد.هذا و يرى البعض أن هذا القطاع يشكل نمطا إنتاجيا يعيش على هامش الاقتصاد الحضري و يخضع للأسلوب الإنتاجي المسيطر.

و في هذا السياق، ظهرت العديد من التيارات النظرية التي يمكن حصرها في تيارين أساسيين:

أولا: التيار الثنائي- الإصلاحي الذي شاع استخدامه في مختلف المحاولات النظرية التي تنظـــر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، و يتكون من قطاعين يترابطان مـــع بعضهما البعض، و لكل منهما ديناميانه الخاصة و أبعاده و متغيراته، أحدهما يمـــارس نشـــاطه بطريقة رسمية-محمية- نظامية، و الأخر يقوم بتأدية عمله بطريقة غير رسمية-غـــير محميـــة- غير منظمة. و ينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشـــكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع. فهو أداة التغير الاقتصادي والاجتمـــاعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

الحضرية، علاوة عن لا رسمية علاقتها ببقية مكونات البناء الاجتماعي الحضري.

والواقع، أن هذا المدخل قد ترجم في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين: الأولى، وهي أن البلدان النامية غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنظام فرعي-دينامي؛ أما الثانية، فتشير إلى أن وجود هذه الأنشطة ووظيفتها يتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل الثنائي-الإصلاحي أن النمو GROWTH في قطاع الأنشطة غير الرسمية التي يمتهنها فلاحو الحضر والفئات المدينة الدنيا، هو نمو تطوري EVOLUTIONARY. والعلاقة بين القطاعين: "الرسمي-غير الرسمي" هي علاقة مفيدة وغير خطرة BINIGN . ولقد دعاهم هذا الموقف إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع و توسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.

أما التيار الثاني، فهو التيار الراديكالي الذي يستند أنصاره في دراستهم للأنشطة التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري، استنادا أساسيا إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج وتمفصلها التبادلي، وإلى تحديد متصل CONTINUUM الإنتاجية في مدن البلدان النامية

والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

وفي هذا الصدد، يقر أصحاب هذا التيار أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تشكل نمطا إنتاجيا تابعا ومستغلا يتعايش مع أنماط اقتصادية تقليدية. وستظل هذه الأنشطة على ما هي عليه، طالما أن أبنية التبعية مازالت قائمة. ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين " الرسمي-غير الرسمي " على أنها علاقة استغلالية، والنمو في القطاع الحضري غير الرسمي " إنكماشي-لاتطوري".

وضمن هذا المنظور، يرى توكمان TOKMAN أن هذا النمو البسيط أو السلبي لا يمكن تجنبه، طالما أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تمثل معوقا لعملية التنمية. ولهذا يتعين على حكومات البلدان النامية أن تدرك جيدا أن وضع السياسات المختلفة لتطوير هذا القطاع لا يحل مشكلاتها بقدر ما يزيد من تعقيدها، لأن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في نطاق القطاع غير الرسمي والاقتصاديات المتخلفة بقدر ما تكمن في عملية التراكم على مستوى البلدان المركزية.

وبناء على ما تقدم، واستنادا إلى تحليل ماك غي Mc Gee للنظام الفلاحي للإنتاج الحضري وكذلك تحليل هارت للقطاع الحضري غير الرسمي، يبدو جليا أن البديل النظري الذي ينظر إلى الكل في ضوء العلاقات المختلفة بين عناصره يتيح للدارس فهما أعمق لواقع المدينة

كجزء لا يتجزأ من نظام وطني-عالمي، و رؤية أوضح لتناول هذه العلاقات التي تحدد في الواقع تلك الظواهر التي تميز كل عنصر من عناصر الكل و تضع أسسه.

والواقع أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي يمارسها الفقراء وفلاحو المدينة المنتمين للفئات الدنيا، تقدم حلا للأزمة الحضرية أو تزيد حدتها، أم أنها مجرد ظاهرة مرضية. إنها بحد ذاتها تعبير عن تناقضات البناء الاجتماعي. فلو لم يكن هذا البناء يعاني من بعض التناقض والخلل، لما ظهر في المجتمع عناصر بشرية تشغل تشغيلا منقوصا. هذا التشغيل ما هو إلا تعبير عن خلل سوء الأداء والتناقض في النظام الاجتماعي للمجتمع(قيرة 1993).

على أن القضية التي تبدو الآن أكثر أهمية وإلحاحا هي قضية العولمة وتكريس مقولة نهاية التاريخ؛ ونحن شعوب البلدان النامية تزداد أوضاعنا ترديا وابتعادا عن مقومات الحضرية، حفاظا على مواقعنا الدنيا في النظام الدولي الجديد تجسيدا لمقولة طرحها سمير أمين وهي: أن مهمشو اليوم هم مهمشو الغد من ناحية، وتجسيدا لعنوان هذه الدراسة الذي يطرح إشكالية التناقض بين التقليدية والعولمة، بين تكريس التخلف والانفتاح على بيئة متحركة تقوم على المعرفة واكتساب التكنولوجيا من ناحية أخرى، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال خصوصيات الشعوب والأمم التي تشكل المنطلق لتشكيل غدها.

المراجع

أولا-بالعربية

1. أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، 1981.
2. اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف: الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1997.
3. السيد الحسيني: المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف القاهرة، 1981.
4. بوتومور: (ت. الجوهري) علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، دار المعارف القاهرة، 1981.
5. بلقاسم سلاطنية وآخرون: المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة قسنطينة، 2000.
6. محمود الكردي: التحضر: دراسة اجتماعية، دار العارف، القاهرة، 1986.
7. مايكل تشوسادوفسكي: " الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين"، (ت. صفاء روماني) الثقافة العالمية، ع 17، 1998.

8. عادل عازر وثروت إسحق: المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1987.
9. عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.
10. علي الكنز وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
11. علي غربي: "العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية"، الباحث الاجتماعي، ع. 2، 1999.
12. صالح ياسر حسن: بعض الإشكالات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية، جدل، ع. 4، 1993.
13. لاندا، ر.غ .: إيديولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية، جدل، ع. 4، 1993.
14. الجوهري، محمد وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة 1980.
15. الخفاجي، عصام وآخرون، هامشيون في المدن العربية جدل: كتاب العلوم الاجتماعية عدد 4 ، 1993.
16. ورسلي، بيتر، العوالم الثالث. الجزء الأول (ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله) دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.

17. حجازي ، أحمد مجدي: "نحو تفسير السلوك السياسي لفلاحي العالم الثالث في ضوء نظرية التبعية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري "، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد7، دار المعارف، القاهرة ، 1980.

18. قيرة إسماعيل: "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع "، المستقبل العربي، عدد 241، 1999.

19. قيرة إسماعيل: "نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن "في: عصام الخفاجي (تحرير):هامشيون في المدن العربية. جدل: كتاب العلوم الاجتماعية، عدد 4 ، 1993.

20. غامري، محمد حسن: الأنثروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضر في مدينة العين دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

21. الحبيب الجنحاني: " ظاهرة العولمة الواقع والآفاق"، عالم الفكر، ع. 2، 1999.

22. عبد الخالق عبد الله: العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، ع. 2، 1999.

ثانيا-بالأجنبية

1- ABEGGLEN, J.C.,The Japonèse factory, Glencoe.I.F.P.,1979

2- The nigerian geographical journal,N°07,1981

3- AKINOLA,R.N.,The industrial structure of ibadan.

4- BOHANNAN,P.J.Some principles of exchange and investment among the tiv.american anthropologist,N°57,1984.

5- DEEY,A.G.,peasant Marketing in JAVA,Glenoe,I.F.P.1982.

6- FRANKLIN,S.H.,Reflection on the peasanttry,PACIFIC VIEPOINT N°3 1986.

7- KAPLAN,D,The Mexican Marketplace then an now,AMERICAN Ethnological Society, Seattle, 1985.

8- Mc Gee,T.G,The Rural-Urban continuum debate, PACIFIC VIEPOINT,N°5,1984.

9- -------------, Hawkers inselected Asian cities, Hong Kong, C.A.S., 1970.

10- MANGIN,W,Peasants in cities, BOSTON,H.Miffin, 1970.

11- MAYER, P, TRIBESMEN or Towns men ,LONDON .O.U.P , 1971.

12- REDFIELD,R,The primive world and its Transformation, Cornell University Press, 1970.

13- WOLF,E.R, Peasants, Englewood ciffs, new Jersey , 1976.



هذا الكتاب

تكاد تتفق معالم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم ، فعلى المستوى العملي، بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة للمساعدات علاج الفقر من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم ، أما على المستوى النظري ، فقد دار جدل طويل في الكتابات المعاصرة المهتمة بالفقر، حول توصيفه وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .وهناك في مقابل ذلك، اهتمام متزايد بعولمة الفقر وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، وبتراكم الثروة وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتمويل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة الديون إلى جانب الرقابة الكونية وأثرها على سبل عيش ملايين البشر. ففي هذا الإطار يبدو جليا أن ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد أدت منذ أوائل الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس،حيث انهارت القوة الشرائية للمواطن، وظهرت المجاعات واتسعت رقعة الفقر والتفاوت بأبعاد مختلفة وذلك بارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش وتدمير الاقتصاديات الوطنية، وجعلها تحت رحمة السوق الحرة في ظل هذه الأطروحات، نحاول في هذا الكتاب إعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات الدنيا التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية مقلبة شديدة البؤس والقسوة، إلى جانب محاولة تلمس تشكلاتها المستقبلية، ووزنها في تحديد موازين القوى، خاصة في المجتمعات العربية التي تنطوي أبنيتها على عدد من التناقضات والمثالب. وفي الأخير نأمل أن يكون هذا الكتاب قد جاء في وقته ليضع خطا أحمر تحت مشكلة الفقر واتساع نطاقه واعتباره الوجه الآخر غير المعلن عنه للعولمة، والسعي للتخفيف من الحرمان والعوز والفاقة، واستشراف الحلول الممكنة لمحاربته ومكافحته.

والله ولي التوفيق ,,,

الناشر

عبد الحي أحمد فؤاد

صدر أيضا للناشر

* تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة
* العولمة (الكوكبة) وأبعادها الإدارية
* القيادة العليا والأداء
* إدارة المشروعات الصغيرة
* إدارة مشروعات تحسين الأداء
* دليل إدارة المشروعات الصغيرة
* ثلاثية إدارة الجودة الشاملة TQM
* الأمن وإدارة أمن المؤسسات
* الدليل الصناعي إلى أيزو 9000
* الدليل العلمي في تخطيط وإدارة الكوارث

بلقاسم سلاطنية وآخرون

... - بي - راو

د. ناصر بن ملوح الدماري

د. عبد الحميد أبو ناصر

جيم لوبلر

وليم ... دنكان

فرنسيس ستيفانز

لواء محمد غالب بكرادة

ليدي بالبورد

كارل ...

* كيفية بناء فرق عمل فعالة
* سوء السلوك التنظيمي
* إستراتيجية الموارد البشرية
* التنظيم الفعال
* إستراتيجية التغيير
* المداخل الأساسية للعلاقات العامة " المدخل الإتصالي "
* المداخل الأساسية للعلاقات العامة " المدخل العام "

سوزان .أ. ويلان

ستيفن أكرويد بول طومسون

أشوك شاندا . شايا كوبرا

ميشيل ستيفانز

ديفيد ويلسون

دار الفجر للنشر والتوزيع
4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة
تليفون 2944119 فاكس 2944094
التوزيع بالجزائر : الفجر الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع
ص . ب رقم 09 - الجزائر محطة
تليفون / فاكس 443506 (021)
I.S.B.N : 977-5499-94-1